دليلك إلى صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي وبرنامج المساعدة الفنية

نقل المعرفة وأفضل الممارسات

أسهم في هذه المطبوعة

بالصور الفوتوغرافية والأشكال التوضيحية

	رقم *الصفحة*
مسعود اعتمادي	تصميم الغلاف والصفحات ٤–٥ و ٢٣
دين كونغر، كوربيس	٤١
غو تشاي هين، صور وكالة الأنباء الفرنسية	٢٢
ويلي هاينز، بنك التنمية للبلدان الأمريكية	١٤
فريق التصوير بصندوق النقد الدولي	١١، ١٢، ١٨، ٣٥، ٤٩، ٥٢
موظفو صندوق النقد الدولي	٧، ١٠، ١٩، ٤٢–٤٨
ألكساندر جو، صور وكالة الأنباء الفرنسية	٢٥
يوري كوتشيتكوف، صور وكالة الأنباء الفرنسية	٤٠
ليو جين، صور وكالة الأنباء الفرنسية	٢١
فيليب لوبيز، صور وكالة الأنباء الفرنسية	١٦
جودا نغوينيا، وكالة رويتر	٢٩
مكتبة الصور الفوتوغرافية بالبنك الدولي	٣٧

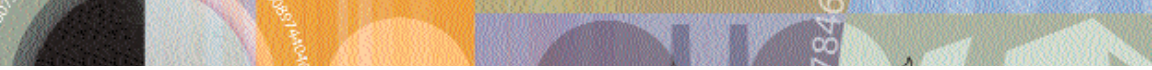

صندوق النقد الدولي وبرنامج المساعدة الفنية

نقل المعرفة وأفضل الممارسات

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

© صندوق النقد الدولي ٢٠٠٣

رئيس التحرير
جيريمي كليفت

إنتاج: قسم خدمات الوسائط المتعددة بصندوق النقد الدولي
الغلاف والتصميم: لويزا منجيفار – مكدونالد
ISBN 1-58906-255-8

صدر في مايو ٢٠٠٣

للحصول على مطبوعات صندوق النقد الدولي،
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services
700 19th Street, N.W., Washington, D.C., 20431, U.S.A.
هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: http://www.imf.org

المحتويات

تمهيد
الاختصارات
مقدمة

ما هي المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي؟ **٤**
الإطار (١): أهم مجالات المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي ٦
من الذي يحصل على المساعدة الفنية؟ ٨
ما معنى بناء القدرات؟ ٩
من الذي يدفع؟ ١١
كيف تقدم المساعدة الفنية؟ ١٢
مركز المساعدات الفنية لمنطقة الكاريبي ١٤
منهج منسَّق في كمبوديا ١٦
كيف يتم اختيار المشروعات؟ ١٨
دور الحكومات المستفيدة من المساعدة الفنية ٢٠
تقديم المساعدة لبرنامج الإصلاح في الصين ٢٠

المساعدة الفنية على أرض الواقع **٢٣**
بناء القدرات في إفريقيا ٢٤
استيفاء المعايير المتعارف عليها دوليا ٢٧
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٣٠
الإطار (٢): إفريقيا الوسطى تتخذ خطوات عملية ٣٠
مساعدة البنوك المركزية وتشجيع سياسات سعر الصرف السليمة ٣٢
ليتوانيا: تعديل أساس الربط من الدولار إلى اليورو ٣٢
الإطار (٣): تحديث بنك بولندا المركزي ٣٣
المساعدة في إصلاح نظم الضرائب على مستوى العالم ٣٤
تنسيق التعريفات والضرائب في غرب إفريقيا ٣٤
رفع الكفاءة الضريبية في غواتيمالا ٣٦
الإطار (٤): المساعدة على تطبيق اللامركزية ٣٦
تعزيز السياسة التجارية ٣٨
إنشاء عمليات الخزانة في بلدان التحول الاقتصادي ٣٩
إنشاء حساب الخزانة الواحد في منغوليا ٤١
المساعدة بعد حالات الطوارئ أو الصراع ٤٣
إعادة إنشاء المؤسسات الاقتصادية في البوسنة وكوسوفو ٤٦
دور معهد صندوق النقد الدولي ٤٩
الإطار (٥): معهد فيينا المشترك ٥٠

تمهيد

يركز هذا الكتيب على برنامج المساعدة الفنية الذي يقدمه صندوق النقد الدولي. وهو جزء من سلسلة كتيبات تستهدف تعريف الجمهور بأهم الجوانب المميزة لأنشطة الصندوق وسياساته.

ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق بالرجوع إلى بيان السياسة العامة للصندوق بشأن المساعدة الفنية، وتقريره السنوي، والعدد السنوي الخاص لنشرة *صندوق النقد الدولي*، وكلها متاحة للاطلاع في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org). كذلك يمكن الحصول على تفاصيل عن نشاط معهد صندوق النقد الدولي من خلال نفس الموقع.

وقد أعد هذا الكتيب جيريمي كليفت من إدارة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولي، مع مساهمات من العاملين في مكتب إدارة المساعدة الفنية بالصندوق.

ملاحظة للقارئ

تغير اسم إدارة شؤون النقد والصرف إلى إدارة النظم النقدية والمالية منذ الأول من مايو ٢٠٠٣، وهو الاسم المستخدم في هذا الكتيب.

الاختصارات

ACBF	مؤسسة بناء القدرات الإفريقية
AFRITAC	مركز إقليمي للمساعدة الفنية في إفريقيا
CARICOM	جماعة دول الكاريبي
CARTAC	مركز المساعدات الفنية لمنطقة الكاريبي
CEMAC	الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا
ECCB	البنك المركزي لدول شرق الكاريبي
FSAP	برنامج تقييم القطاع المالي
GDP	إجمالي الناتج المحلي
HIPC	بلد فقير مثقل بالديون
IMF	صندوق النقد الدولي
JVI	معهد فيينا المشترك
LDC	أقل البلدان نموا
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OTM	مكتب إدارة المساعدة الفنية (بصندوق النقد الدولي)
ROSC	تقرير مراعاة المعايير والمواثيق
TCAP	خطة عمل للتعاون الفني
UN	منظمة الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
VAT	ضريبة القيمة المضافة
WAEMU	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا
WTO	منظمة التجارة العالمية

مقدمة

يعتبر تقديم المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء – لا سيما البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي – من أهم الوظائف التي يقوم بها صندوق النقد الدولي. غير أن هذا الجانب الأساسي في عملنا هو جانب مجهول إلى حد ما بالنسبة للجمهور العريض. فبينما تتركز أنظار العالم على عمليات الإقراض التي ينفذها الصندوق دعما لبرامج تعزيز السياسات في البلدان التي تمر بأزمات، نجد أن مساعداته الفنية نادرا ما تحظى بهذا الاهتمام على الرغم من دورها الحيوي في وضع اللبنات الأولى لاقتصادات أقوى ومستقبل أفضل لشعوب العديد من البلدان على مستوى العالم.

ومن المعروف أن المساعدات الفنية التي يقدمها الصندوق، والتي تتضمن التدريب للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية، تعتبر من المزايا المهمة المترتبة على عضوية الصندوق. وتتركز هذه المساعدات في المجالات الرئيسية التي تنحصر فيها مسؤولية الصندوق وخبراته – أي المالية العامة، وأنشطة البنوك المركزية، والإحصاءات الاقتصادية والمالية، والمسائل القانونية ذات الصلة. ويتبادل خبراء الصندوق والخبراء من البلدان الأعضاء الرأي مع حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية بشأن المناهج الكفيلة بتحسين تصميم السياسة الاقتصادية وتنفيذها، وتكوين الخبرة الفنية المحلية والعمل على إقامة مؤسسات أقوى، وصولا إلى تعزيز إدارة السياسة الاقتصادية.

وقد تطور جدول أعمالنا الخاص بالمساعدة الفنية مع مرور السنين لمواكبة التطور الذي تشهده احتياجات بلداننا الأعضاء. ففي أوائل التسعينات، أجرينا زيادة ضخمة في حجم المساعدات الفنية المقدمة لاقتصادات التخطيط المركزي سابقا لمعاونتها في إنشاء البنية التحتية للسياسة الاقتصادية والمؤسسات اللازمة للاقتصادات القائمة على السوق. ومنذ منتصف التسعينات وأواخرها، كثفنا جهودنا لمساعدة البلدان على تجاوز التحديات التي تفرضها العولمة، لاسيما من خلال تقوية نظمها المالية والإحصائية. وفي السنوات الأخيرة أيضا، زاد تركيز صندوق النقد الدولي على تضمين مساعداته الفنية في المشورة التي يقدمها بشأن السياسات في سياق أنشطة الرقابة الاقتصادية وعمليات الإقراض. ونحن لا نتوقف عن تشجيع البلدان على التبكير بتحديد احتياجاتها وأولوياتها في مجال المساعدة الفنية بدلا من الانتظار إلى أن تظهر المشكلات. ولما كان صندوق النقد الدولي يعمل في إطار من الشراكة مع البلدان الأعضاء، فهو يتبع منهجا استباقيا في التخطيط للمساعدة الفنية وتحديد أولوياتها وطريقة تقديمها.

ويعتبر تبادل المعلومات بين الصندوق وبلداننا الأعضاء من خلال برنامج المساعدة الفنية، إحدى الوسائل الرئيسية التي نعمل من خلالها لإيجاد اقتصاد عالمي يحقق صالح الجميع.

ادواردو أنينات
نائب مدير عام صندوق النقد الدولي

ما هي المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي؟

إن إدارة الاقتصاد عملية صعبة؛ فتصميم السياسة الاقتصادية وتنفيذها يتطلب الخبرة الفنية والمؤسسات الحكومية الفعالة. وهناك الكثير من البلدان النامية، على وجه الخصوص، يحتاج إلى العون في اكتساب الخبرة اللازمة في الإدارة الاقتصادية، كما يحتاج إلى المشورة بشأن السياسات والإصلاحات والترتيبات المؤسسية المناسبة التي أثبتت نجاحا في بلدان أخرى على مستوى العالم. وهذا النوع من العون هو ما يقدمه صندوق النقد الدولي (IMF) من خلال مساعداته الفنية.

وبطبيعة الحال، يحرص صندوق النقد الدولي – باعتباره المؤسسة المعنية بالتعاون النقدي العالمي – على استخدام وسائل أخرى أيضا لتبادل ما لديه من معرفة في مجال صنع السياسات الاقتصادية والمالية مع البلدان الأعضاء. فهو يقدم المشورة عند *إقراض* البلدان في أوقات الأزمات الاقتصادية، كما يقدمها في إطار مسؤوليته عن متابعة السياسات الاقتصادية بشكل متواصل في بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٤ بلدا – سواء على أساس منفرد أو عالمي أو إقليمي. وهذه المتابعة والتحليل، ما يطلق عليه اسم *الرقابة*، تسمح للصندوق بالتحذير من المخاطر الاقتصادية حين تلوح في الأفق، أو حين تهدد سياسات أحد البلدان بإلحاق الضرر بالبلد المعني أو ببلدان أعضاء أخرى. ومن ثم فإن الرقابة تتيح للمجتمع الدولي إبداء الرأي في المشورة بشأن السياسات على المستوى القومي.

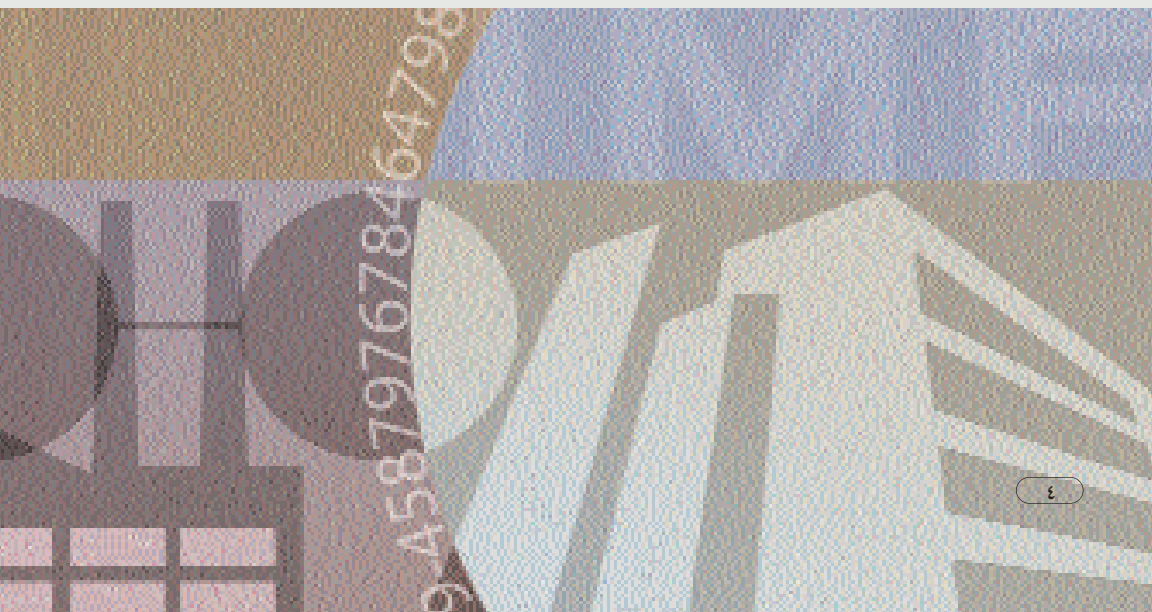

وبخلاف تقديم المشورة في سياق الإقراض والرقابة، يعمل صندوق النقد الدولي على تلبية طلبات فرادى البلدان الأعضاء لمعاونتها في قضايا السياسات الخاصة بكل منها، وفي الترتيبات المؤسسية المتعلقة بصنع السياسات، بالإضافة إلى طلبات تدريب المسؤولين. وهذا النوع من نقل المعرفة هو ما تعنيه المساعدة الفنية. وتتضمن الأنشطة المعتادة في هذا الصدد تقديم المشورة بشأن قضايا محددة تتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية، والمشورة الفنية بشأن الممارسات وبناء المؤسسات في المجالات التي تقع ضمن حدود مسؤولية الصندوق الرئيسية – وهي بصفة أساسية أنشطة البنوك المركزية، والسياسات النقدية وسياسات سعر الصرف، والمالية العامة ووضع الميزانية، والسياسات والإدارة الضريبية، والإحصاءات – وتعزيز المعايير والمواثيق الدولية المتعلقة بسلامة صنع السياسات، وتدريب المسؤولين الحكوميين والعاملين في البنوك المركزية لتدعيم المهارات في المؤسسات المسؤولة عن صنع السياسات كوزارات المالية والبنوك المركزية.

ومن بين أهداف المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي معاونة البلدان على تعزيز *قدرتها على صنع السياسة الاقتصادية* – وهو ما يشمل المهارات البشرية، والتنظيم والإجراءات المؤسسية (لمزيد من المعلومات عن بناء القدرات راجع الصفحة ٩) – وتصميم *سياسات* محددة بما فيها

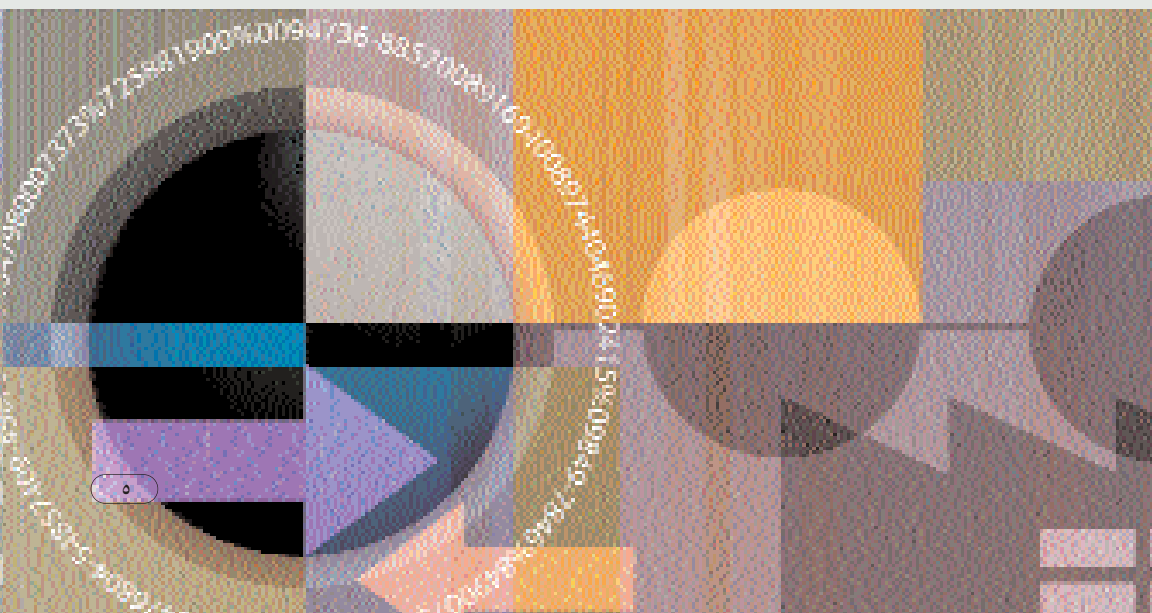

سـياسـات الإصلاح. وقد يتضمن إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية إصلاح الإنفاق العام، أو الإصلاح الشامل لنظم الميزانية والضرائب، أو إدخال تحسينات على إدارة النقد والائتمان، أو إحداث تغيير في نظام سعر الصرف.

وتعلق البلدان الأعضاء في الصندوق أهمية كبرى على دور المساعدة الفنية في دعم فعالية عمله المتعلق بالرقابة ومنع الأزمات وإدارة الأزمات

الإطار (١)

أهم مجالات المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي

يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية والتدريب في ستة مجالات رئيسية هي:

- تصميم السياسات الاقتصادية الكلية وتنفيذها؛
- *إصلاح* النظام المصرفي والمالي: دعم النظم المصرفية والمالية لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي عن طريق المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته؛ وإدارة الصرف الأجنبي والإدارة النقدية والعمليات ذات الصلة؛ ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات؛ وتشريعات البنوك المركزية؛ وهياكل البنوك المركزية وتطويرها؛
- *إصلاح* المالية العامة: مساندة السياسات والإدارة الفعالة للمالية العامة عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، ووضع الميزانية، وإدارة الإنفاق العام وإصلاحه، وتحقيق لامركزية المالية العامة، وتصميم شبكات الأمان الاجتماعي، وإدارة الدين العام؛
- *الإصلاح* الإحصائي: إعداد البيانات الاقتصادية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها؛
- *الإصلاح* القانوني: صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها طبقا لأفضل الممارسات الدولية؛
- *المعايير* والمواثيق: مساعدة البلدان على استيفاء المعايير الدولية في مجالات البيانات الإحصائية، وشفافية المالية العامة، وشفافية السياسات النقدية والمالية، وكذلك القواعد المعيارية الأخرى التي تضعها الهيئات المختصة بوضع المعايير.

فريق من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يستعد لعبور جبل إيغمان لتقدير احتياجات إعادة الإعمار في البوسنة بعد وقف إطلاق النار في عام ١٩٩٥.

وحلها، بما في ذلك عملياته الإقراضية. فعلى سبيل المثال، تضع حكومات العديد من البلدان منخفضة الدخل استراتيجيات للحد من الفقر لكنها تحتاج المساعدة الفنية لرسم خطة تشغيلية ووضعها موضع التنفيذ. وتتيح مثل هذه الاستراتيجيات إطارا مفيدا لتحديد احتياجات بناء القدرات وتعبئة المساعدات الفنية الكافية. ويعتبر بناء الخبرات المحلية، لا سيما في مجال إدارة الموارد العامة، من العوامل الحاسمة في إنجاح جهود الحد من الفقر على أساس دائم.

كذلك قدم صندوق النقد الدولي مساعدات فنية ضخمة للبلدان والأراضي التي اضطرت إلى إنشاء مؤسساتها الحكومية من جديد في أعقاب الحروب أو الاضطرابات الأهلية الحادة، مثلما حدث في أفغانستان وألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وتيمور-ليشتي (تيمور الشرقية).

من الذي يحصل على المساعدة الفنية؟

يقدم صندوق النقد الدولي مساعدات فنية تتضمن التدريب للحكومات والبنوك المركزية في البلدان الأعضاء، وأحيانا البلدان غير الأعضاء والمنظمات الدولية. ويُقَدم جزء كبير من هذه المساعدات للبلدان القائمة بتنفيذ برامج للتصحيح والإصلاح مدعمة بموارد الصندوق – وتحديدا لوزاراتها الاقتصادية الأساسية كالمالية والتخطيط، وبنوكها المركزية.

وخلال العقدين الأولين من إنشاء صندوق النقد الدولي، كانت مشاورات الصندوق المعتادة مع البلدان الأعضاء تستكمل بمساعدات فنية في مجالات مثل إدارة سعر الصرف وإدارة السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. غير أن الصندوق لم يبدأ في إرساء هذه الممارسة على نحو مقنن إلا في منتصف الستينات، عندما بدأت كثير من البلدان المستقلة حديثا تطلب المساعدة في إنشاء بنوكها المركزية ووزاراتها المالية. وهكذا أنشِئت ثلاثُ وحدات تنظيمية جديدة تهدف في الأساس إلى تقديم أنواع محددة من المساعدة الفنية، وهي إدارة شؤون المالية العامة، وخدمات أنشطة البنوك المركزية (التي أصبحت تسمى الآن إدارة النظم النقدية والمالية)، ومعهد صندوق النقد الدولي. وقد زادت المساعدات الفنية خلال ربع القرن التالي زيادة مطردة، ولكن الطلب عليها شهد طفرة في

المساعدة الفنية في السنة المالية ٢٠٠٣ (٪ من إجمالي الموارد، محسوبة بسنوات العمل الفعلية)[١]

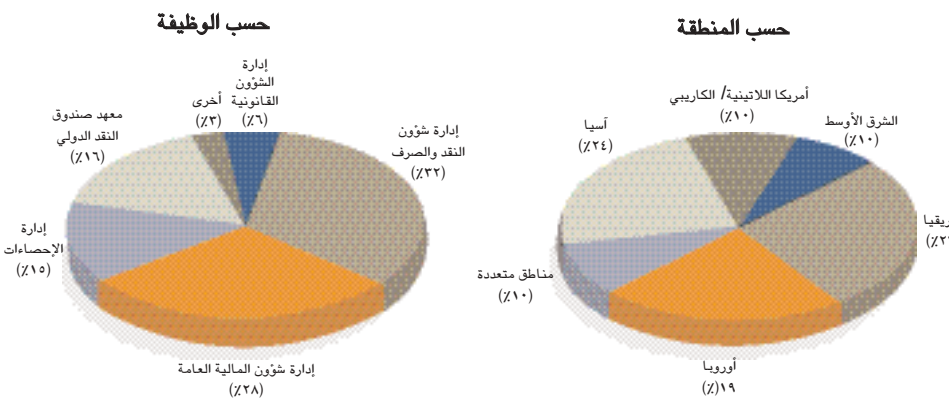

[١] تبلغ سنة العمل الفعلية بالنسبة للمساعدات الفنية ٢٦٠ يوما. وبالنسبة لمعهد صندوق النقد الدولي، يستثني من هذا الرقم التدريب الذي قدمه المعهد أو تولى تنسيقه في مقر الصندوق الرئيسي.

أوائل التسعينات عندما بدأت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفييتي السابق في التحول من نظم التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. وفي أواخر ذلك العقد، ولتحسين عمليات منع الأزمات وحلها في أعقاب الأزمة المكسيكية في الفترة ١٩٩٤–١٩٩٥ والأزمة الآسيوية في الفترة ١٩٩٧–١٩٩٨، عزز الصندوق مساعداته الفنية في إطار جهوده الرامية إلى تقوية بنيان النظام المالي الدولي. وفي الآونة الأخيرة، وكجزء من توجه المجتمع الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أخذ الصندوق زمام المبادرة في تصميم عملية تقييم شاملة من أجل رصد المشكلات وبدأ في تقديم المساعدة الفنية لاتخاذ التدابير العلاجية اللازمة.

وفي السنوات الأخيرة، تحول التوزيع الإقليمي للمساعدة الفنية تحولا تدريجيا من بلدان التحول الاقتصادي إلى إفريقيا التي أصبحت تتلقى ثلث المساعدات الكلية تقريبا. ويمثل هذا جزءا من الجهود المتنامية التي يبذلها المجتمع الدولي لتخفيف حدة الفقر في البلدان منخفضة الدخل بوسائل مثل مساعدتها على تحسين أنماط ممارسة السلطات عن طريق بناء القدرات.

ما معنى بناء القدرات؟

غالبا ما تفتقر البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي إلى العدد الكافي من الأفراد المهرة الذين يمكنهم جمع المعلومات الاقتصادية وتحليلها، وصياغة السياسات اللازمة وتنفيذها، بما في ذلك سياسات الإصلاح، وتحقيق أقصى استفادة من المساعدات الخارجية. وفي الواقع، إن الافتقار لمثل هذه القدرات اللازمة لتصميم السياسات وتنفيذها هو ما يعوق تطبيق السياسات السليمة، وليس الافتقار للإرادة السياسية. وقد تبين للصندوق أيضا أن لوجود هذه القدرات دورا حاسما في تأكيد شعور البلدان بملكيتها الكاملة للإصلاحات المقررة، وهو شرط أساسي لكي تتحقق الفعالية لهذه الإصلاحات.

ويمكن أن يشير مصطلح "القدرات" إلى كل من *القدرات المؤسسية* و*القدرات البشرية*. وقد يؤدي ضعف القدرات المؤسسية (عدم ملاءمة الهياكل والترتيبات المؤسسية)، أو عدم كفاية القدرات البشرية (افتقار المسؤولين

الرسميين إلى المهارات اللازمة)، إلى الحد من قدرة الهيئات الحكومية على القيام بما يلي:

- جمع إحصاءات موثوقة وغير ذلك من المعلومات اللازمة لصياغة السياسات على أساس سليم؛
- تخطيط الإنفاق الحكومي وتقديم الخدمات العامة بفعالية على مستوى الحكومة المركزية والحكومات المحلية؛
- محاربة الفساد، وتحسين أنماط ممارسة السلطات، وحسن استخدام المساعدات الخارجية؛
- وضع وتشغيل أطر تنظيمية ورقابية وتحوطية مناسبة للشركات والمؤسسات المالية؛
- تصميم وإنفاذ القواعد والقوانين، بما في ذلك تطبيق القوانين الضريبية على أساس عادل وفعال لتوليد الموارد اللازمة للخدمات الحكومية المطلوبة.

و حيثما تكون القدرات ضعيفة – أي حيثما تكون الحكومة غير قادرة على وضع سياساتها وتطبيقها بنجاح – يمكن أن تكون العواقب مكلفة على المجتمع. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الحكومة غير قادرة على وضع توقعات للميزانية على درجة معقولة من الدقة، فإن هذا يعني أنها لن تستطيع اتخاذ القرارات المثلى حول كيفية إنفاق الأموال العامة الشحيحة. كذلك يمكن أن تكون العواقب وخيمة إذا لم تستطع الحكومة صرف الأموال حسب الخطة الموضوعة.

من الذي يدفع؟

تعتبر المساعدة الفنية من المزايا المهمة التي تترتب على عضوية صندوق النقد الدولي وتمنح عموما بدون مقابل. والاستثناء من هذه القاعدة هو ما يحدث عند تكليف خبراء على أساس طويل الأجل (أي عندما يقيم الخبراء في أي بلد عضو لمدة ستة أشهر أو أكثر) في البلدان متوسطة الدخل ومرتفعة الدخل، حيث يطلب إلى تلك البلدان تقديم مساهمات مالية محددة للصندوق. (يتوقع من البلدان متوسطة الدخل في الوقت الحالي أن تقدم مساهمة نقدية جزئية، بينما يتوقع من البلدان مرتفعة الدخل أن تسدد جميع تكاليف الخبراء المقيمين على أساس طويل الأجل). ولما كانت المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي بمثابة تعهد مشترك بين الصندوق والبلد المستفيد، فإن نجاحها يتطلب الدقة في الإعداد والالتزام بتقديم الموارد المطلوبة. ومن الأمور المهمة في هذا الصدد تكليف سلطات البلد المستفيد لخبراء محليين مناظرين وتوفير الموارد التكميلية المطلوبة كالمكان المناسب للمكاتب ومستلزماتها، وموظفي الخدمات الإدارية المساعدة، وتسهيلات الاتصالات، والإمدادات اللازمة، والمرافق. وتأتي هذه التكاليف التي تتحملها حكومة البلد المستفيد إضافة إلى أي رسوم أخرى قد يفرضها الصندوق.

أعلام البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من أن موارد الصندوق الخاصة هي المصدر الرئيسي لتمويل المساعدة الفنية، فإن حكومات البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى تعتبر مصادر مهمة للتمويل الإضافي. ففي السنة المالية لصندوق النقد الدولي التي انتهت في أبريل ٢٠٠٣، تم تمويل ربع مساعداته الفنية الكلية (بما فيها أنشطة التدريب) من خلال هذا الدعم الخارجي الذي قدم في شكل منح. ولا يقتصر دور هذا النوع من التعاون على زيادة الموارد المتاحة للمساعدة الفنية، بل يساعد أيضا على تجنب إزدواجية الجهود. ومن بين المانحين الثنائيين أستراليا وكندا والدانمرك وفرنسا وألمانيا وآيرلندا وإيطاليا واليابان (أكبر المانحين) وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وروسيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وأما المانحون متعددو الأطراف فمنهم بنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، والاتحاد الأوروبي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، ووكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي.

كيف تقدم المساعدة الفنية؟

يقدم صندوق النقد الدولي مساعداته الفنية بطرق عدة. أولا، هناك العمل الذي يتم في البلدان الأعضاء، حيث يقوم خبراء الصندوق بزيارات قصيرة للبلد المعني – لمدة تتراوح في العادة بين أسبوعين وثلاثة أسابيع – أو يُنتدبون إلى ذلك البلد لمدة تتراوح بين بضعة أسابيع وعدة أعوام. ويقدم الخبراء المكلفون في هذه البعثات والانتدابات المشورة والدعم المباشر للبلدان الأعضاء.

وقد تقتصر هذه الزيارات على البعثات الصغيرة التي توفد بصفة عاجلة استجابة لطلب طارئ، أو يتسع نطاقها فتكون في شكل برامج متكاملة ومتعددة لسنوات للمساعدة الفنية بتمويل مشترك مع جهات مانحة أخرى.

محاضرون من معهد صندوق النقد الدولي يناقشون الموضوعات التي تغطيها المحاضرات.

ثانيا، يقدم صندوق النقد الدولي من مقره الرئيسي بواشنطن العاصمة تقارير فنية وتشخيصية ودورات تدريبية وحلقات دراسية وتطبيقية، بالإضافة إلى المشورة والدعم من خلال شبكة الإنترنت. وفي المقر الرئيسي، تتعاون إدارات المناطق الجغرافية بالصندوق – الإدارة الإفريقية وإدارة آسيا والمحيط الهادئ والإدارة الأوروبية (١) والإدارة الأوروبية (٢) وإدارة الشرق الأوسط وإدارة نصف الكرة الغربي، وهي المسؤولة عن الرقابة على المستويين القطري والإقليمي وعمليات الإقراض – تعاونا وثيقا مع الإدارات الوظيفية التي تقدم الجانب الأكبر من المساعدة الفنية – إدارة شؤون المالية العامة، وإدارة النظم النقدية والمالية، وإدارة الإحصاءات، وإدارة الشؤون القانونية ومعهد صندوق النقد الدولي – وذلك في تخطيط أنشطة المساعدة الفنية وتنفيذها ومراقبتها ومتابعتها.

وفي السنوات الأخيرة، عزز صندوق النقد الدولي مساعداته الفنية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك التدريب. فهو يدير مركزين إقليميين للمساعدة

الفنية في منطقتي المحيط الهادئ والكاريبي، ومركزين في إفريقيا. وقد قدم مركز منطقة المحيط الهادئ إسهاما بارزا في المناقشات وجدول الأعمال المتعلقين بالسياسة الاقتصادية على الصعيد الإقليمي، كما ساعد في تأسيس جمعية المراقبين الماليين لبلدان منطقة المحيط الهادئ والتي يعمل المركز كأمانة لها. وإضافة إلى التدريب الذي يقدم في المقر الرئيسي، ينظم معهد صندوق النقد الدولي دورات وحلقات دراسية من خلال شبكة تضم ستة معاهد وبرامج تدريبية إقليمية أنشئت بالتعاون مع الشركاء الإقليميين في عملية التدريب)راجع الصفحة ٤٩.

التعاون مع الجهات الأخرى التي تقدم المساعدة الفنية: يتعاون صندوق النقد الدولي مع الجهات الأخرى التي تقدم المساعدة الفنية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والبنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية، ومؤسسة بناء القدرات الإفريقية (ACBF)، وغيرها. ونظرا لزيادة الطلب على المساعدة الفنية وارتفاع تكلفتها، تتضح الحاجة إلى تجنب الازدواجية والتداخل في المساعدة المقدمة، وضمان الحصول عليها من أنسب المصادر، وتوخي الدقة في تنسيق العمليات ذات الصلة. وقد ازداد التعاون مع البنك الدولي في المجالات التي تعمل فيها المؤسستان بنشاط، كتقوية القطاعات المالية، ومكافحة الفقر في البلدان منخفضة الدخل، والحد من غسل الأموال، وتعزيز إدارة القطاع العام، وتحسين أنشطة جمع البيانات ونشرها. كذلك تكثف المؤسستان جهودهما لمساعدة البلدان على تعبئة مواردها المحلية وتحسين نوعية إنفاقها العام.

ولمساندة جهود تحرير التجارة من خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية، يتعاون الصندوق مع المنظمات الدولية الأخرى لمساعدة البلدان منخفضة الدخل على الاستعداد لتحقيق مزيد من الاندماج مع النظام التجاري العالمي، سواء من خلال الدراسات التشخيصية أو المساعدات الميدانية.

قياس النجاح: يتباين مدى نجاح المساعدة الفنية استنادا إلى عدة عوامل، كما يمكن استخلاص العديد من الدروس في سياق هذه العملية. ويقوم صندوق النقد الدولي بتقييم جودة مساعداته الفنية ونتائجها على أساس منتظم.

مركز المساعدات الفنية لمنطقة الكاريبي

يعتبر مركز المساعدات الفنية لمنطقة الكاريبي (CARTAC) من الأمثلة التي توضح المنهج الإقليمي في تقديم المساعدة الفنية – وهو مركز أنشئ في نوفمبر ٢٠٠١ بمبادرة مشتركة من عشرين بلدا في منطقة الكاريبي وعشر جهات مانحة. ويقدم المركز المساعدة الفنية والتدريب بشكل مباشر للبنوك المركزية، ووزارات المالية، والإدارات الضريبية والجمركية، والهيئات الإحصائية الوطنية.

ويهدف المركز في الأساس إلى مساعدة البلدان الأعضاء على تحسين إدارتها الاقتصادية والمالية، لاسيما بالنسبة لعمليات الميزانية والخزانة والإدارة الضريبية والجمركية، وأعمال الرقابة والتنظيم في القطاعات المالية المحلية والخارجية، والإحصاءات الاقتصادية والمالية. وينسق المركز أنشطته مع الهيئات الثنائية ومتعددة الأطراف الأخرى التي تعمل في مجالات مماثلة.

ويقدم المركز مساعداته من خلال فريق من الخبراء المقيمين يسانده فريق من المتخصصين العاملين على أساس قصير الأجل، وأيضا من خلال الحلقات التطبيقية والدراسية التي تعقد داخل البلدان المعنية، والمتخصصين المبعوثين لأغراض التدريب. وتوجه البلدان الأعضاء والجهات المانحة خطة عمل المركز واستراتيجيته التشغيلية من خلال لجنة تسيير تجتمع مرتين سنويا.

وتنفذ عمليات المركز باعتبارها من البرامج الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، حيث يقوم الصندوق بدور الجهة المنفذة. وفي

سفينة بضائع تدخل الميناء في الجمهورية الدومينيكية

هذا الإطار، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لهذه العمليات في شكل خدمات مالية، بينما يكون الصندوق مسؤولا عن إدارة أنشطة المركز بما فيها تكليف منسق للبرنامج وتعيين الخبراء المقيمين والإشراف عليهم. وقد كانت كندا من القوى الرئيسية وراء تأسيس المركز، وهي تمول أكثر من ٥٠ من أنشطة برامجه. وتتضمن الجهات المانحة الأخرى آيرلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. أما الهيئات المشاركة في تمويل المركز، فتتضمن بنك التنمية للبلدان الأمريكية وبنك التنمية الكاريبي والبنك الدولي.

"أضاف مركز المساعدات الفنية لمنطقة الكاريبي مستوى جديدا من النشاط في تقديم المساعدات الفنية في منطقة الكاريبي – حيث جمع بين الجودة العالية وسرعة التنفيذ والشعور بالملكية".

ماريون ويليامز، محافظ البنك المركزي في بربادوس

وتتضمن أنشطة المركز ما يلي:

- **المساعدة على وضع إطار تنظيمي متكامل للقطاع المالي في شرق الكاريبي:** وقد تمكن المركز بالتعاون الوثيق مع البنك المركزي لدول شرق الكاريبي (ECCB) من مساعدة بلدان المنطقة على وضع استراتيجية لتعزيز الرقابة والتنظيم في البنوك والمؤسسات غير المالية بشرق الكاريبي.
- **تقوية القطاع المالي في غيانا:** ويتضمن هذا مشروعا ضخما لإعادة تنظيم إدارة الرقابة المصرفية في بنك غيانا ورفع كفاءتها.
- **إصلاح المالية العامة في شرق الكاريبي:** ساعد صندوق النقد الدولي حكومات المنطقة على معالجة مواطن الضعف في العمليات الحكومية المتعلقة بالضرائب والإنفاق والميزانية.
- **تحسين القدرات الإحصائية:** يقدم المركز مساعدات مباشرة لتحسين العمليات الإحصائية.

منهج منسَّق في كمبوديا

خلال الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٣، كان تنسيق المساعدة الفنية في كمبوديا يستند إلى خطة عمل للتعاون الفني (TCAP)، وكان تنفيذها يتم باعتبارها مشروعا مشتركا للمساعدة الفنية بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما التمويل فكان مشتركا بين اليابان وهولندا والمملكة المتحدة وبنك التنمية الآسيوي.

وكانت الجهات المانحة تريد معاونة الحكومة في تدعيم قدراتها الكلية على صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة من شأنها تعزيز النمو والاستقرار والحد من الفقر، مع التركيز على تحسين إدارة المالية العامة. ومن خلال الخدمات الاستشارية والتدريب واستحداث الوسائل الآلية ونظم معلومات الإدارة، تم تصميم المشروع على نحو يعزز القدرات المؤسسية في أهم إدارات وزارة الاقتصاد والمالية – وهي إدارات الخزانة، والضرائب، والجمارك ورسوم الإنتاج والاستهلاك، والميزانية – وبنك كمبوديا المركزي والمعهد القومي للإحصاء. وقد وثق المشروع الروابط أيضا بين السياسات الاقتصادية الكلية والحد من

عمل جار في أحد شوارع بنوم بنه

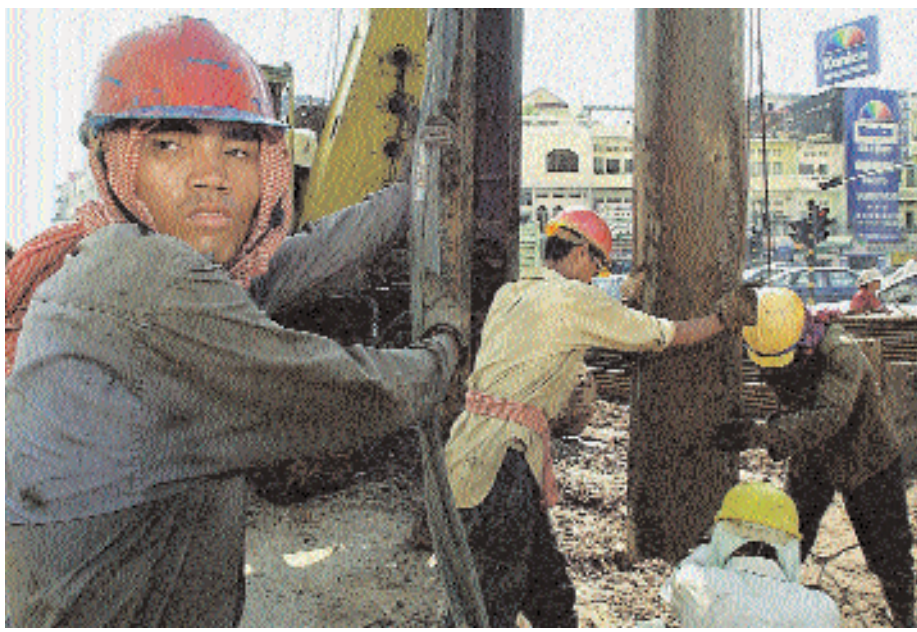

الفقر. وتتيح زيادة القدرات في هذه المجالات للحكومة أن تتابع استراتيجيتها للحد من الفقر وتنجزها بطريقة أفضل.

وكانت خطة العمل تستند إلى أربعة مكونات أساسية:

١- *إصلاح قطاع المالية العامة*: لإصلاح السياسة والإدارة الضريبية، والإدارة الجمركية، وإدارة الميزانية الكلية.

٢- *إصلاح النظام المصرفي*: لتقوية النظام المالي من خلال إعادة هيكلة البنوك وتحسين الوظائف التنظيمية والرقابية.

٣- *الإحصاءات الاقتصادية*: لتعزيز قدرة الحكومة على جمع الإحصاءات الاقتصادية الأساسية وإعدادها وتحليلها ونشرها عن طريق إصلاح الإطار المؤسسي الإحصائي.

٤- *الإصلاح القانوني*: لمساعدة الحكومات على صياغة وتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بإعسار الشركات في إطار برنامجها للإصلاح القانوني الشامل.

وقد قامت جهات مشاركة أخري بتمويل أربعة مكونات إضافية وتنفيذها مباشرة. وتشمل هذه المكونات مكونا لإدارة المالية العامة موَّله ونفذه بنك التنمية الآسيوي، ومكونا لإدارة الإنفاق العام في القطاع الصحي موَّلته هولندا ونفذته منظمة الصحة العالمية، وبرنامجا للدراسات الخاصة بممارسة السلطات موَّلته ونفذته وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، ومكونا لدراسات وبحوث السياسات المعنية بكيفية مساعدة الفقراء على نحو أكثر فعالية موَّله ونفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

"قام مركز المساعدات الفنية لمنطقة الكاريبي بدور بالغ الأهمية في تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي في كمبوديا. وقد كان بناء القدرات من خلال التدريب ونقل المعرفة وتعزيز الشعور بملكية البرنامج هي مفاتيح نجاح خطة عمل التعاون الفني. ويعتبر التمييز بين الأهداف قصيرة الأجل والأخرى طويلة الأجل عاملا بالغ الأهمية في تقييم النجاح."

صاحب السعادة
كيت تشون،
وزير الاقتصاد
والمالية الكمبودي

كيف يتم اختيار المشروعات؟

أدت بعض المبادرات التي أطلقت في الآونة الأخيرة إلى زيادة الطلب على المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي. ومن بين هذه المبادرات إنشاء برنامج مشترك مع البنك الدولي لتقييم القطاعات المالية في البلدان الأعضاء والعمل على النهوض بها، وإنشاء برامج للتشجيع على اعتماد المعايير والمواثيق المتعلقة بالقطاعات الحكومية والمالية وقطاع الشركات (راجع الصفحة ٢٧)، وتتبع مسار الإنفاق العام وغير ذلك من التدابير المتعلقة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (راجع الصفحة ٣٠). وإزاء هذه الخلفية، أكد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على ربط المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق بأولويات الصندوق، وزيادة تركيزها على المجالات الرئيسية التي تنحصر فيها مسؤولية الصندوق وخبراته، وتحسين عملية تقديم المساعدة الفنية، وتعبئة المزيد من التمويل الخارجي. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون البلدان التي تطلب المساعدة الفنية ملتزمة تماما سواء على المستوى السياسي أو

أعضاء في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقشون أولويات المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق.

داخل المؤسسات المشاركة ليس فقط بدعم جهود الصندوق في تقديم المساعدة الفنية وإنما أيضا بالاستفادة من تلك المساعدة.

ونتيجة لتزاحم الطلبات على المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي، وضع الصندوق إطارا مقننا لاختيار المشروعات باستخدام مجموعة من "المُرشِّحات" لتقييم الطلبات والمعاونة على اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد. فهناك الفئة الأولى من المُرشِّحات التي تقسم الطلبات إلى *سبعة مجالات برامجية رئيسية أو مبادرات أساسية على صعيد السياسات* تشمل منع وقوع الأزمات، والحد من الفقر، وإدارة الأزمات وحلها، وحالات مرحلة ما بعد الصراعات/ما بعد العزلة، والترتيبات الإقليمية/متعددة الأطراف، وتشجيع اعتماد المعايير والمواثيق الدولية، وبرامج تقييم القطاع المالي. وهناك ثلاث فئات أخرى من المُرشِّحات تعتبر تكملة للمجالات البرامجية المذكورة، وهي على النحو التالي:

تدريب المسؤولين الحكوميين في إيران.

- *مُرشِّحات الهدف:* يجب أن تكون المساعدة الفنية في المجالات الرئيسية التي تنحصر فيها مسؤولية الصندوق، أو تكون داعمة لمجالات البرامج الرئيسية أو مساهمة في تحقيق أولويات السياسة الاقتصادية.
- *مُرشِّحات الفعالية:* يجب أن يكون الرأي المرجح هو أن البلد المستفيد سوف يساند أعمال المساعدة الفنية ويقوم بتنفيذها على نحو فعال، وأن هذه المساعدة سوف تعود على البلد المستفيد بمنافع كبيرة وممتدة الأثر. كذلك ينبغي أن تكون المساعدة الفنية قابلة للاستمرار من حيث توافر التمويل.
- *مُرشِّحات الشراكة:* تكُون الأفضلية لطلبات المساعدة الفنية التي تقدم على مستوى إقليمي، أو تستفيد منها عدة جهات متلقية، أو تعتمد على مصادر تمويلية متعددة، أو تأتي كعنصر مكمل لمساعدات تقدمها أطراف أخرى.

دور الحكومات المستفيدة من المساعدة الفنية

تشارك سلطات البلدان المستفيدة من المساعدة الفنية مشاركة كاملة في تخطيطها وتنفيذ أعمالها في كل المراحل – بدءا من تحديد الاحتياجات بالمناقشة والاتفاق على الصلاحيات وأهداف المشروع، وانتهاء بالتنفيذ ومتابعة التقدم – وذلك لضمان فعاليتها واستدامة المنافع المتحققة منها. وتتأثر فعالية هذه العملية تأثيرا مباشرا بمدى شعور البلد المعني بملكيتها.

"لم يقتصر إسهام المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق إلى الصين على تعزيز بناء القدرات فيها (من حيث رأس المال البشري والموارد المؤسسية)، وإنما امتد أيضا إلى صياغة السياسات الاقتصادية الكلية المناسبة والتصحيح الهيكلي."

لي روغو، مساعد محافظ بنك الشعب الصيني والمحافظ المناوب للصين في صندوق النقد الدولي

تقديم المساعدة لبرنامج الإصلاح في الصين

تعد حالة الصين نموذجا جيدا لبرامج المساعدة الفنية التي يدعمها الشعور القوي بملكية البلد المستفيد لها. فمنذ الثمانينات بدأت الحكومة في إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة، وأسهم صندوق النقد الدولي بدور كبير في مساعدة الصين على تصميم تلك الإصلاحات وتنفيذها. وترتبت على برنامج الإصلاح تغييرات واسعة النطاق في القوانين وغيرها، مما أنشأ الحاجة إلى تدريب المسؤولين في مجالات متنوعة. وقد استفادت من المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق أهم الهيئات الحكومية في الصين – بنك الشعب الصيني والإدارة العامة للضرائب ووزارة المالية والمكتب الإحصائي الوطني.

وأسهمت المساعدة الفنية في إنشاء نظام مصرفي من مستويين، ووضع ضوابط نقدية غير مباشرة، وترشيد سوق النقد الأجنبي، وإصلاح نظام المالية العامة (من خلال تحسين الإدارة

الضريبية وإصلاح النظام الضريبي واستحداث قانون الميزانية وتقوية إدارة الإنفاق العام، على سبيل المثال)، وتحسين الإحصاءات الاقتصادية والمالية، وتدريب المسؤولين.

وعلى وجه الخصوص، قدم صندوق النقد الدولي مساعدات فنية مكثفة فيما يتعلق بالقطاع المالي والأسواق المالية في شكل حلقات تدريبية تطبيقية ودراسية حول التنظيم المصرفي، وتحرير الحساب الرأسمالي، والبنية التحتية لسوق النقد الأجنبي. أما الجهود الرامية إلى التعجيل بتحول الصين إلى اتباع أفضل الممارسات الدولية في الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي، فيتم

ساعدت الإصلاحات على تنشيط الاستثمار في الاقتصاد الصيني.

الصين تعمل على تحديث قطاعها المصرفي.

دعمها بزيارات دورية يقوم بها خبير في الرقابة المصرفية من إدارة النظم النقدية والمالية بصندوق النقد الدولي.

وقد تعاون الصندوق تعاونا وثيقا أيضا مع السلطات الوطنية، لا سيما الإدارة العامة للضرائب، في عدد من مشروعات الإصلاح الضريبي. وكان الهدف من تلك المشروعات هو تحديث الإدارة الضريبية جزئيا عن طريق تطويع السياسات والممارسات الدولية لكي تتناسب مع المواصفات الفريدة للاقتصاد الصيني. وقد قدم الصندوق المشورة بشأن القوانين الضريبية، وقام بتنظيم حلقات دراسية وتطبيقية، كما نظم جولات دراسية في الخارج للمسؤولين الصينيين. كذلك أسهم الصندوق في تحسين الإطار القانوني الكلي للنظام الضريبي من خلال المساعدة الفنية، بما في ذلك التدريب.

وفي عام ٢٠٠٠، قام صندوق النقد الدولي وبنك الشعب الصيني بإنشاء برنامج التدريب المشترك بين الصندوق والصين لتدريب المسؤولين المشاركين في وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والمالية وفي إعداد الإحصاءات وتحليلها. ويتضمن البرنامج عدة أنشطة تدريبية تنفذ كل عام.

المساعدة الفنية على أرض الواقع

يمكن أن تحقق المساعدة الفنية حياة أفضل للكثيرين من جوانب مختلفة. وفي الصفحات القليلة التالية نسوق بعض الأمثلة التي توضح كيف ساعد صندوق النقد الدولي الحكومات على بناء القدرات المؤسسية في إفريقيا؛ والوصول إلى مستوى المعايير المتعارف عليها دوليا في جمع البيانات المالية ونشرها؛ ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وتقوية النظم الضريبية والقطاعات المالية. وسوف نناقش أيضا كيفية مساعدة الصندوق للبلدان الأعضاء بعد حالات الطوارئ أو الصراعات، ودور معهد صندوق النقد الدولي في تدريب المسؤولين الحكوميين.

بناء القدرات في إفريقيا

أطلق صندوق النقد الدولي مبادرته لبناء القدرات في إفريقيا عام ٢٠٠٢. وتأتي هذه المبادرة في جانب منها استجابة للنداء العاجل الذي وجهه الزعماء الأفارقة – في عدة سياقات بما فيها "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" – لتعزيز أنماط ممارسة السلطات على الصعيد الاقتصادي وقدرات الحكومات على تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة تسهم في تخفيف حدة الفقر.

"يتيح المركز للبلدان الأعضاء فرصة العمل معا واقتسام الكم الضخم من الموارد الفنية المتوفرة في المنطقة وممارسة ضغوط الأقران فيما بينها بمفهوم إيجابي".

الرئيس التنزاني بنجامين ويليام مكابا في دار السلام عند افتتاح مركز المساعدة الفنية الإقليمي في شرق إفريقيا.

وكجزء من هذه المبادرة، قرر صندوق النقد الدولي إنشاء عدة مراكز إقليمية للمساعدة الفنية في إفريقيا – تعرف باسم (AFRITACs) – في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وقد أنشئت هذه المراكز على غرار المراكز الموجودة في منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ والتي أثبتت أن المنهج الإقليمي اللامركزي في تحديد احتياجات المساعدات الفنية وتلبيتها يسهل على السلطات الوطنية إبداء رأيها في تحديد الأولويات. ويؤدي هذا بدوره إلى تعزيز شعور البلد المستفيد بملكيته للبرنامج والتزامه به، كما يشجع على كفاءة استخدام موارد المساعدة الفنية. وهناك ميزتان إضافيتان يحققهما استخدام هذه الموارد بصورة مباشرة في المنطقة، وهما زيادة إلمام خبراء الصندوق باحتياجات البلدان المستفيدة وإتاحة درجة أكبر من المرونة والسرعة في تلبية احتياجات بناء القدرات. وتستند مبادرة المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية في إفريقيا إلى الجهود الجارية في إفريقيا والتي يشارك فيها الصندوق، ومن أبرزها "الشراكة من أجل بناء القدرات في إفريقيا" والمؤسسة المنفذة لها، وهي "مؤسسة بناء القدرات الإفريقية" (ACBF).

وقد افتتح صندوق النقد الدولي أول هذه المراكز في دار السلام مع نهاية عام ٢٠٠٢ – وهو مركز المساعدة الفنية الإقليمي

هورست كولر مدير عام صندوق النقد الدولي مع الرئيس التنزاني بنجامين مكابا في مؤتمر صحفي مشترك في دار السلام عام ٢٠٠١.

في شرق إفريقيا – لتلبية احتياجات إريتريا وإثيوبيا وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا. ويعمل في المركز منسق وخمسة خبراء مقيمين، ويكمِّل عملهم متخصصون ينضمون إلى الفريق المقيم على أساس قصير الأجل. وتقوم الحكومة التنزانية بتوفير المكان لمكاتب هذا المركز كما تمده بخدمات الدعم الإداري.

وتتضمن أولويات مركز دار السلام ما يلي:

- **البنوك المركزية**: تتطلب الإدارة الفعالة للسياسة النقدية وجود مؤسسة قوية ومحترمة تكرس قدرا معقولا من جهودها للحفاظ على استقرار الأسعار والاستقرار المالي. ويمكن للمركز أن يساعد في هذا المجال بما في ذلك عن طريق إنشاء أدوات أكثر فعالية للسياسة النقدية، وإقامة أسواق أكثر كفاءة للأموال المتداولة بين البنوك وأسعار الصرف وأذون الخزانة، وتقوية التنظيم والرقابة على الجهاز المصرفي لتمكين السلطات الوطنية من إدارة المخاطر المالية بكفاءة أكبر.

- **سياسة المالية العامة:** يعطي المركز أولوية لرفع قدرة الحكومات على تعبئة الإيرادات واستخدام الموارد العامة بدرجة أكبر من الكفاءة والعدالة، وذلك لمساعدة بلدان المنطقة على تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وزيادة اندماجها مع الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن تسهم المساعدات التي يقدمها المركز في تدعيم إدارة الميزانية في بلدان المنطقة حتى تتمكن من توجيه موارد أكبر للحد من الفقر في إطار اقتصادي كلي قابل للاستمرار، وضمان إدارة الإنفاق العام على أساس المساءلة، وتحسين إدارة الإيرادات مع توسيع الوعاء الضريبي.
- **إلغاء المركزية:** من العوامل الحاسمة لتحقيق الحد من الفقر أن تقوم مستويات الحكومة الأدنى من المركزية بتطوير قدرتها على استخدام الموارد العامة بكفاءة – بما في ذلك استخدامها في أغراض التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية.
- **الإحصاءات:** تعتبر الإحصاءات الاقتصادية والمالية والاجتماعية-السكانية التي تتسم بالدقة وحسن التوقيت عنصرا جوهريا في إنجاح جهود البلدان لصياغة سياسات فعالة ومتابعة تنفيذها وتقييم تأثيرها. وجميع البلدان الأعضاء في مركز المساعدة الفنية الإقليمي في شرق إفريقيا، إما اشتركت بالفعل في النظام العام لنشر البيانات الذي أنشأه صندوق النقد الدولي أو أعربت عن رغبتها القوية في الاشتراك فيه.

ولتطوير هذه المبادرة، قررت الإدارة العليا لصندوق النقد الدولي، بالتعاون مع حكومة مالي، إقامة مركز المساعدة الفنية الإقليمي في غرب إفريقيا بصفة مؤقتة في باماكو في مايو ٢٠٠٣. ويعمل هذا المركز على غرار مركز المساعدة الفنية الإقليمي في شرق إفريقيا ويخدم ١٠ بلدان في غرب إفريقيا.

ولتعزيز المساعدة الفنية المقدمة من المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية في إفريقيا، سوف تقوم مؤسسة بناء القدرات الإفريقية، بالشراكة مع صندوق النقد الدولي، بإنشاء برامج تدريبية تلبي الاحتياجات المحددة للبلدان الإفريقية المعنية.

استيفاء المعايير المتعارف عليها دوليا

من الجوانب المهمة في المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي معاونة البلدان على الوصول إلى مستوى المعايير المتعارف عليها دوليا في مختلف المجالات المتعلقة بصنع السياسات الاقتصادية. ويولي المجتمع الدولي أهمية متزايدة لنشر المعايير والمواثيق وتطبيقها، لا سيما كأداة لتعزيز سبل منع الأزمات. والفكرة من وراء ذلك هي أن إرساء قواعد معيارية للممارسات السليمة وتشجيع تطبيقها وقياس التقدم المحرز على أساسها سوف يعمل على تحسين عملية صنع السياسات وقرارات الاستثمار. وقد كان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي دور قيادي في هذه الجهود، فهما يعملان كمؤسستين تضعان المعايير في مجالات خبرتهما، وتقيمان مدى مراعاة البلدان الأعضاء للمعايير والمواثيق، وتساعدان هذه البلدان على إجراء الإصلاحات اللازمة حيثما دعت الحاجة.

ويندرج العمل المعني بالمعايير والمواثيق تحت ثلاث مجموعات عامة تغطي قطاع الحكومة والقطاع المالي وقطاع الشركات. وقد حدد الصندوق والبنك الدولي من بين هذه المجموعات ١٢ مجالا والمعايير المرتبطة بها باعتبارها مجالات مفيدة لعملهما على المستوى التشغيلي. وتشمل هذه المجالات البيانات، وشفافية السياسات النقدية والمالية، وشفافية المالية العامة، والرقابة المصرفية، والأوراق المالية، والتأمين، ونظم المدفوعات، وممارسة الصلاحيات في قطاع الشركات، والمحاسبة، وتدقيق الحسابات، والإعسار وحقوق الدائنين، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتعاون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أيضا خارج مجالات خبرتهما مع جهات أخرى معنية بوضع المعايير في كل من الاثني عشر مجالا.

الإحصاءات: يركز صندوق النقد الدولي فيما يقدمه من مساعدة فنية لتعزيز أفضل الممارسات في مجال الإحصاءات على بناء القدرات وتحسين نوعية البيانات. ويقدم هذا النوع من المساعدة في مجالات ميزان المدفوعات، ومالية الحكومة، والإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات الحسابات القومية والأسعار. وتصمم المساعدة الفنية في كل هذه المجالات بحيث تسهم في تحسين تغطية الإحصاءات الرسمية وجمعها وإعدادها ودقتها وموثوقيتها وتوقيتها ونشرها. وإضافة إلى إجراء تقييمات لكل جانب من جوانب الجودة الإحصائية المذكورة، كثيرا ما تقدم بعثات المساعدة الفنية أيضا برامج تدريب أثناء الخدمة وتساعد في تصميم الاستمارات واللوحات الجدولية لإبلاغ البيانات، وذلك للإسهام في تصحيح التصنيف المستخدم ووضع خطط عمل قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتحسين الإجراءات الإحصائية.

وقد يقوم المستشارون بزيارات متعددة للبلدان المعنية لمساعدتها على رفع الجودة الإحصائية. والبديل لهذا الإجراء هو تعيين مستشارين إحصائيين على أساس طويل الأجل في البلدان الأشد حاجة إلى المساعدة. وقد ثبتت فعالية هذا المنهج في إفريقيا وبلدان التحول الاقتصادي على وجه الخصوص، حيث كانت الحاجة ملحة لإقامة بنية تحتية إحصائية يمكن أن تدعم التحول إلى النظم الاقتصادية الموجهة نحو السوق. وفي السنوات الأخيرة، عمل المستشارون الإحصائيون في البوسنة والهرسك وكمبوديا وجمهورية الكونغو (برازافيل) وتيمور – ليشتي وأوكرانيا وفي مراكز المساعدات الفنية لمنطقة الكاريبي وشرق إفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ. كذلك بذل خبراء الحسابات القومية جهودا نشطة في الكويت ومنغوليا وأوغندا.

تقوية النظم المالية: يقدم صندوق النقد الدولي مساعدات فنية ضخمة لدعم البرنامج المشترك بين الصندوق والبنك الدولي والذي يستهدف تقوية القطاعات المالية، وهو برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) فالنظم المالية التي تتمتع بالقوة وحسن التنظيم تعتبر شرطا أساسيا للاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، لا سيما في عالم يتميز بضخامة التدفقات الرأسمالية. وبدعم من الخبراء في عدد من الهيئات الوطنية والأجهزة المختصة بوضع المعايير، يسعى البرنامج إلى تحديد مواطن القوة والضعف في النظام المالي لدى البلدان المعنية، والوقوف على كيفية التعامل الجاري مع مصادر الخطر الرئيسية، والتأكيد على احتياجات التنمية والمساعدة الفنية في القطاع، والعمل على ترتيب أولويات التحرك على صعيد السياسات. ومن أهم مكونات البرنامج التقييمات المفصلة لمدى مراعاة المعايير والمواثيق في القطاع المالي، والتي يترتب عليها إعداد تقارير مراعاة المعايير والمواثيق (ROSCs). وتقدم في العادة مساعدات فنية لأغراض المتابعة من أجل معاونة البلدان على الوفاء بما تتطلبه هذه المواثيق.

أحد سماسرة البورصة في جنوب إفريقيا يتفحص أسعار الأسهم

مكافحـــــة غســـــل الأمـــــوال

عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، توسع صندوق النقد الدولي في مساعداته الفنية لمكافحة غسل الأموال بحيث أصبحت تشمل مكافحة تمويل الإرهاب. وعلى الرغم من أن الصندوق ليس جهة منوطة بإنفاذ القوانين، فهو يسهم في الجهود العالمية الجارية للقضاء على هاتين المشكلتين.

وقد أعانت المساعدات الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي البلدان التي طلبتها على تطوير نظمها المالية وتحسين الضوابط لمنع استغلال المجرمين لها. ومن أهم الأدوار التي يقوم بها الصندوق تقييم التشريعات والمؤسسات والضوابط الموضوعة خارج نطاق إنفاذ القانون الجنائي للتعرف على التحسينات التي يمكن إدخالها لسد الثغرات المحتملة. ويمكن أن تؤدي المساعدة الفنية المقدمة في هذا المجال إلى تشجيع التسيير السليم للأسواق

الإطار (٢)

إفريقيا الوسطى تتخذ خطوات عملية

تعد المبادرات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC) مثالا لافتا للحملة العالمية الرامية إلى وقف غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولا يزال صندوق النقد الدولي يساعد القادة في منطقة الفرنك الإفريقي على استحداث التشريعات وتقوية المؤسسات اللازمة لمكافحة الجرائم المالية.

وكان تزايد اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، لا سيما منطقة الفرنك الإفريقي، تعني مزيدا من السهولة في انتقال رؤوس الأموال، وتطورا سريعا في طرق السداد الحديثة المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة في مجال المعلومات. وقد تسببت هذه المستجدات في توفير أدوات تتطور باستمرار لغسل عائدات الجريمة مع الاحتفاظ بسرية المعاملات.

وقد كوَّن قادة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا فرقة عمل للمساعدة على تنسيق العمل واستحداث تشريعات وتنظيمات على مستوى الجماعة لدعم الحرب ضد غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي أوائل عام ٢٠٠٣، أرسل الصندوق خبيرا إلى بنك دول وسط إفريقيا لتدريب المسؤولين والمعاونة في وضع التنظيمات اللازمة في هذا المجال.

المالية وتكاملها، كما أنها تمثل جزءا لا يتجزأ من الجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان على تقوية تنظيمات القطاع المالي والرقابة عليه، والحد من تواتر الجرائم المالية.

وقد اعتمد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المعايير المصممة لكبح عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بناء على التوصيات الصادرة عن فرقة عمل دولية، كما وضعا ـ بالتعاون مع هيئات دولية أخرى منها منظمة الأمم المتحدة ـ طريقة متفقا عليها لمراجعة الامتثال لتلك المعايير. وفي أكتوبر ٢٠٠٢، بدأ تنفيذ برنامج تجريبي للتقييمات، بحيث تصبح نتائجه بمثابة أساس سليم يستند إليه صندوق النقد الدولي وغيره من الهيئات المعنية في تحديد احتياجات المساعدة الفنية على المستويين الوطني والإقليمي. وفي إطار هذه الجهود، يقدم صندوق النقد الدولي مساعداته في المجالات العامة التالية:

- صياغة تشريعات على مستوى المعايير والاتفاقات الدولية؛
- وضع الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لعمل "وحدات الاستخبارات المالية"؛
- تقوية الأطر التنظيمية والرقابية للقطاعات المالية، مع التركيز على الامتثال ومراقبة المخاطر، والآليات الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- بناء القدرات والتدريب والتوعية.

وقد أنشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قاعدة بيانات مشتركة للمساعدة على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد الشحيحة المستخدمة لمساندة هذا الجهد الدولي المنسق. وتتيح قاعدة البيانات للهيئات الإقليمية التي تكرس جهودها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إدخال طلبات الحصول على المساعدة الفنية نيابة عن بلدانها الأعضاء، كما تقدم للمانحين آلية للإلمام بهذه الطلبات والاستجابة لها بسرعة. وقد بدأ تشغيل قاعدة بيانات التنسيق في ديسمبر ٢٠٠٢.

مســـــاعدة البنـــوك المـركـزيـــة وتشـــجيـع

تتضمن المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي معاونة البلدان الأعضاء في تشجيع النظم المصرفية والمالية السليمة والفعالة، وتطبيق سياسة فعالة للنقد والصرف. ويلزم لتحقيق هذه الأهداف وجود بنك مركزي قوي. وتعتبر ليتوانيا مثالا مثيرا للاهتمام فيما يتعلق بالمساعدة الفنية المقدمة لأحد البنوك المركزية والمرتبطة بحدوث تغيير في ترتيب سعر الصرف.

ليتوانيا: تعديل أساس الربط من الدولار إلى اليورو

قررت ليتوانيا عقب استحداث عملتها الوطنية (الليتاس) في عام ١٩٩٤ تطبيق أحد أشكال نظام مجلس العملة – وهو نظام صارم لسعر الصرف الثابت – المرتبطة بالدولار الأمريكي. وبعد عدة سنوات من تطبيق نظام مجلس العملة، أُشيد بفضل المجلس في دعم الاستقرار الاقتصادي، ولكن الربط بالدولار هدد على نحو متزايد بتقويض التكامل الناشئ تجاريا واقتصاديا مع الاتحاد الأوروبي (EU). ولأن ليتوانيا مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، قررت السلطات تحويل أساس ربط الليتاس من الدولار إلى اليورو مع الاحتفاظ بترتيب مجلس العملة – وأيدها في ذلك صندوق النقد الدولي.

وفي مارس ٢٠٠١، قامت بعثة من إدارة النظم النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي بزيارة فيلنيوس لمساعدة السلطات على وضع برنامج يتم بموجبه "تحويل ربط" العملة الليتوانية. وقد وضعت البعثة خطة شاملة تتضمن الخطوات القانونية اللازمة لتحويل أساس الربط، والتعديلات في عمليات البنك المركزي، والإطار الزمني الملائم والتدابير المساندة لتعديل عقود القطاع الخاص، بالإضافة إلى وضع خطة لتعديل وجهة السياسة المتبعة بشأن احتياطيات النقد الأجنبي. كذلك ناقشت البعثة الاستراتيجيات الخاصة بتوفير المعلومات للجمهور، نظرا لطبيعة هذه العملية غير المسبوقة – حيث لم يكن أي

مجلس عملة حديث قد حاول "تحويل الربط" إلى عملة مختلفة – وأهمية طمأنة الجمهور على سلامة الخطة الموضوعة.

وقد اتبعت السلطات خطة العمل التي أوصت بها البعثة، والتي غطت الفترة الزمنية الممتدة من تاريخ زيارة البعثة وحتى تاريخ تحويل الربط. وفي هذه الأثناء، اتسمت عملية التحويل التي نفذت في الأول من فبراير ٢٠٠٢ بالسلاسة واليسر في ظل تأييد الجماهير وعدم وجود أي ردود أفعال معاكسة من السوق. وقد أصبحت عملة ليتوانيا مربوطة باليورو – عملة شركائها التجاريين الأساسيين – وهي تعوم معه في مقابل الدولار.

الإطار (٣)

تحديث بنك بولندا المركزي

كانت بولندا من أوائل اقتصادات التخطيط المركزي التي اعتمدت إصلاحات قائمة على السوق. وقد أسهمت المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي بدور أساسي في نجاح عملية تحديث بنك بولندا المركزي (NBP)، مما أضفى قوة حافزة على إصلاح القطاع المالي ككل في سياق التحول الاقتصادي. وكان المنهج المتبع مبتكرا وديناميكيا وركز على تقديم برنامج شامل للمساعدة الفنية يغطي كافة المجالات التشغيلية لدى البنك المركزي، مع استحداث إجراءات تنظيمية لتحسين الهياكل القائمة.

وكانت هذه الحالة مثالا جيدا للتنسيق الفعال للمساعدات الفنية المقدمة من مختلف المصادر، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. وقد أسهمت البنوك المركزية من النمسا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بإرسال خبراء للمساعدة في مختلف جوانب برنامج التحديث. وتضمنت هذه الجوانب الرقابة المصرفية، والإدارة النقدية وتطوير سوق المال، وتكوين فرق للبحوث والتحليل، والمحاسبة والرقابة الداخلية في البنوك المركزية، وعمليات النقد الأجنبي، وتحديث نظام المدفوعات بين البنوك. وقد تولى صندوق النقد الدولي تنسيق عمل هؤلاء الخبراء في مختلف مجالاتهم، عن طريق إدارة برنامج مكثف للمساعدات وضمان اتساقه وملاءمته ككل.

المســـاعدة فـي إصـلاح نـظـم الضـرائـب

ما من أحد يحب دفع الضرائب، ولكنها أداة تعجز الحكومات بدونها عن تقديم الخدمات الضرورية. ونظرا لأهمية الضرائب، ينبغي أن تسعى الحكومات للتأكد من اتساع القاعدة التي تغطيها النظم الضريبية ومن عدالتها وفعاليتها وسهولة إدارتها، مما يعزز تحصيل الإيرادات ويحد من فرص التهرب الضريبي. ولمساعدة الحكومات على بلوغ هذه الأهداف، يقدم صندوق النقد الدولي المشورة للبلدان بشأن تصميم السياسة الضريبية، كما يقدم المساعدة الفنية لتقوية الإدارة الضريبية والجمركية. ونتيجة لهذه المساهمات، ازدادت قدرة الحكومات في العديد من البلدان على تعبئة الإيرادات، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة الإنفاق على الخدمات المهمة.

وقد قدم الصندوق المشورة بشأن النظم والسياسات الضريبية للعديد من بلدان العالم – من روسيا والصين إلى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية (بما فيها في الفترة الأخيرة الأرجنتين والبرازيل وهندوراس وبيرو) وإفريقيا – فأسهم بذلك في تحسين القوانين الضريبية وإصلاح الهياكل الضريبية بما يتلاءم مع قواعد الاقتصاد الحديث. فعلى سبيل المثال، ساعد خبراء الصندوق العديد من البلدان على استحداث ضريبة القيمة المضافة (VAT) التي يعتبرها خبراء الضرائب طريقة فعالة لفرض الضرائب على الأنشطة الاقتصادية.

كذلك يعمل خبراء صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي معا لإقامة "حوار دولي حول القضايا الضريبية". وسوف تستفيد البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء من تحقيق الأهداف الرئيسية لهذا الحوار – وهي تيسير إجراء المناقشات الفنية وتبادل الخبرات بين المسؤولين الحكوميين المعنيين بالإدارة والسياسة الضريبية، وتحسين التنسيق بين مقدمي المساعدة الفنية.

تنسيق التعريفات والضرائب في غرب إفريقيا

بدأ صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٧ تقديم مساعداته الفنية المتعلقة بتنسيق التعريفات والضرائب بين البلدان الثمانية الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU) - وهي بنن وبوركينا فاصو وكوت ديفوار

وغينيا-بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتوغو. وقد استخدمت وسائل متعددة لتقديم هذه المساعدات المستمرة حتى الآن، ومنها إيفاد البعثات وانتداب الخبراء لكل من البلدان الأعضاء ولجنة الاتحاد، بالإضافة إلى مشاركة المسؤولين في الأنشطة التدريبية.

وقد شملت المساعدة الفنية المقدمة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا تطبيق تعريفة خارجية موحدة، وتنسيق الضرائب غير المباشرة والضرائب المخصومة من المنبع لتقوية نظام فرض الضرائب على القطاع غير الرسمي، واستحداث قانون موحد لشفافية إدارة المالية العامة. وكان من الأهداف الرئيسية في هذا الصدد مساعدة البلدان الأعضاء على تقييم التأثير المحتمل على الإيرادات نتيجة لاعتماد التعريفة الخارجية وتحديد تدابير تعويضية مع إدخال مزيد من التحسينات على كفاءة الإدارتين الضريبية والجمركية، وتقديم المشورة للجنة الاتحاد بشأن وضع استراتيجية لتنسيق الضرائب المحلية غير المباشرة طبقا لأفضل الممارسات الدولية.

وقد صدرت اللوائح الخاصة بضريبة القيمة المضافة وتنسيق رسوم الإنتاج والاستهلاك في ديسمبر ١٩٩٨، وألغيت كافة الحواجز الجمركية بين البلدان الأعضاء في يناير ٢٠٠٠، وبدأ تطبيق التعريفة الخارجية الموحدة في نفس التاريخ، كما تم التصديق على تشريع موحد لضرائب البترول ونظم الخصم من المنبع في نوفمبر ٢٠٠١. وكان التعاون الوثيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية ووزارة الخارجية الفرنسية (الإدارة العامة للتنمية) عنصرا مهما في صياغة هذه الرؤية والاستراتيجية.

مواطن يستخدم جهازا للصرف الآلي في مالي

رفع الكفاءة الضريبية في غواتيمالا

كان تحسين العائدات الضريبية هو الهدف الأساسي في غواتيمالا، حيث أسهمت المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي في إصلاح النظام الضريبي وإصلاح إدارته. وقد زارت غواتيمالا في عام ١٩٩٧ بعثة للمساعدة الفنية تضم خبراء من صندوق النقد الدولي في مجال السياسة والإدارة الضريبية. وقد عمل الفريق عن قرب مع مسؤولين من وزارة المالية وإدارة الضرائب وممثلي دوائر الأعمال والممولين الضريبيين لوضع استراتيجية لإصلاح النظام الضريبي وإصلاح إدارته. وبناء على ذلك، تم تنفيذ استراتيجية الإصلاح المقترحة بدعم من البنك الدولي الذي قدم قرضا في إطار المساعدة الفنية لتمويل انتداب مجموعة من الخبراء الفنيين الذين ساعدوا السلطات الوطنية في تنفيذ جوانب محددة من خطة العمل. ومن خلال التنسيق التام بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تأكد اتساق تنفيذ المشروع مع استراتيجية الإصلاح. ويتم هذا النوع من التنسيق حاليا بطريقة منظمة في جميع أنحاء المنطقة، بما فيها في بوليفيا وكولومبيا.

الإطار (٤)

المساعدة على تطبيق اللامركزية

دعم صندوق النقد الدولي خطط الحكومات في العديد من البلدان – مثل البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وإثيوبيا، وإندونيسيا – لإلغاء مركزية المالية العامة، بما في ذلك مركزية تحصيل الإيرادات والإنفاق. وركزت الفرق الموفدة من الصندوق على مساعدة السلطات في وضع نظم تتميز بالكفاءة لعلاقات المالية العامة بين الحكومة المركزية والحكومات دون المستوى المركزي. وتضمَّن هذا توزيع مسؤوليات الإيرادات والإنفاق على كل مستوى من مستويات الحكومة، وتصميم نظام فعال للمنح من المستوى المركزي للمستوى دون المركزي، واستحداث ضمانات وقائية محددة لتيسير الاقتراض الحكومي بدون تعريض الاستقرار الاقتصادي الكلي للخطر، وتحديد المتطلبات الإدارية والفنية لإبلاغ بيانات الميزانية وإعدادها بالنسبة للحكومات الأدنى من المستوى المركزي.

وكان الهدف الأساسي للاستراتيجية هو وضع مجموعة من التدابير على صعيد السياسة والإدارة الضريبية لرفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي من المستوى التاريخي المنخفض البالغ ٨٪ إلى حوالي ١٢٪، وترشيد النظام الضريبي وتبسيطه لرفع كفاءته. وكان الوصول بنسبة الضريبة إلى ١٢٪ هدفا مهما أرسته اتفاقيات السلام الموقعة في عام ١٩٩٦ برعاية منظمة الأمم المتحدة لأنه يتيح قدرا أكبر من الإنفاق في المجال الاجتماعي في إطار سليم للمالية عامة.

"أسهمت المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي إسهاما كبيرا في تصميم الإصلاحات الضريبية التي أجرتها البلاد في الماضي القريب".

إدواردو ويمان
وزير مالية غواتيمالا
يناير ٢٠٠٣

وكان التقدم بطيئا في بادئ الأمر. غير أن أحد العناصر الرئيسية في مشورة الصندوق من أجل تقوية الإدارة الضريبية دخل حيز التنفيذ عندما أُنشئت هيئة الإدارة الضريبية في عام ١٩٩٩، والتي ضمت هيئتي الإيرادات الضريبية والجمركية الموجودة بالفعل. وفي ظل التشريع الجديد الذي يعمل على تحسين الإجراءات، أصبح التهرب الضريبي جريمة يعاقب عليها القانون.

وفي يوليو ٢٠٠١، صدقت الهيئة التشريعية في غواتيمالا على برنامج للإصلاح الضريبي يتضمن زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة من ١٠٪ إلى ١٢٪، ومضاعفة معدلات الضريبة الجزافية على الدخل، وتوسيع الوعاء الضريبي من خلال إلغاء عدة استثناءات. كذلك يجري تعزيز الإدارة الضريبية من خلال إنشاء وحدة خاصة لكبار الممولين، وإجراء مراجعات ضريبية متعمقة بمعدل تواتر أكبر، وفرض عقوبات على عدم الامتثال. وقد ساعدت هذه التدابير على زيادة الإيرادات الضريبية (لما يقرب من ١١ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٢)، مما أتاح للحكومة تخفيض عجز المالية العامة مع الحفاظ على مستوى النفقات الاجتماعية.

تعزيز السياسة التجارية

يعد الاندماج مع الاقتصاد العالمي جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية تهدف إلى رفع مستويات المعيشة في البلدان منخفضة الدخل. غير أن العديد من هذه البلدان تحتاج للمساعدة في تقييم الآثار المترتبة على خفض الحواجز التجارية ورسم استراتيجيات لمواجهة المشكلات ذات الصلة.

وقد صُمم الإطار المتكامل للمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة في أكتوبر ١٩٩٧ خلال اجتماع رفيع المستوى عقدته منظمة التجارة العالمية، بغية تقديم العون لأقل البلدان نموا (LDCs) (حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة). ويهدف الإطار إلى رفع كفاءة المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نموا، وذلك بسبل متعددة منها زيادة التنسيق بين الجهات المانحة وجعل السياسة التجارية جزءا من استراتيجيات الحد من الفقر في أقل البلدان نموا.

ويمثل هذا الإطار جهدا تعاونيا بين صندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، بالإضافة إلى البلدان المانحة و٤٩ بلدا تقدم لها المساعدات.

وبموجب هذا الإطار، تستخدم دراسات تشخيصية للتكامل التجاري – يتم فيها استعراض البيئة التجارية وتحديد السياسة ذات الأولوية، والمساعدة الفنية المطلوبة، واحتياجات المشروع – لتضمين التجارة في استراتيجيات الحد من الفقر التي تصوغها البلدان المعنية. أما إسهام صندوق النقد الدولي في هذه الدراسات، فيتصل بصفة أساسية بقضايا الاقتصاد الكلي والقدرة التنافسية وبالبيئة الاقتصادية الخارجية. وكانت سبع دراسات تشخيصية قد استكملت بحلول مارس ٢٠٠٣، وسوف يتم تغطية أكبر عدد ممكن من أقل البلدان نموا قبل انتهاء جولة مفاوضات الدوحة التجارية التي تجريها منظمة التجارة العالمية*.

ويتضمن الدعم المقدم للإطار من صندوق النقد الدولي مساعدات فنية لأغراض المتابعة في مجالات خبرة الصندوق. ففي كمبوديا على سبيل المثال، عين صندوق النقد الدولي خبيرا على أساس طويل الأجل في مجال التحديث الجمركي وأوفد بعثات متخصصة في إصلاح نظم الجمارك والتعريفات.

* بحلول أبريل ٢٠٠٣، كان قد تم استكمال دراسات عن كمبوديا وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريتانيا والسنغال واليمن – وكان العمل جار في إعداد دراسات عن بوروندي وجيبوتي وإثيوبيا وغينيا ومالي ونيبال.

إنشاء عمليات الخزانة في بلدان التحول الاقتصادي

أسهمت المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي بدور أساسي في معاونة بلدان البلطيق وروسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفييتي السابق على إنشاء عمليات الخزانة لإدارة الموارد المالية على نحو فعال. وفي معظم الاقتصادات المتقدمة، تكون نظم الخزانة التي تديرها وزارة المالية ويستخدم فيها نظام الحاسب الآلي الشبكي هي المسؤولة عن تجهيز معاملات المدفوعات، وعمليات المحاسبة، والإبلاغ، وخدمات الإدارة المالية لوزارة المالية والوزارات والوحدات المنفذة للإنفاق. وقد تتضمن هذه النظم أيضا وحدات نموذجية أخرى لإعداد الميزانية وإدارة الدين وإدارة الأموال خارج الميزانية ومالية الحكومات المحلية.

وعند انهيار الاتحاد السوفييتي السابق لم تكن تلك النظم موجودة في البلدان التي يتألف منها. وقد سعت الحكومات الجديدة جاهدة للتحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد القائم على السوق في غياب المؤسسات الضرورية لإدارة ميزانياتها. وقد ساعد بالفعل خبراء الصندوق حكومات جميع بلدان الاتحاد السوفييتي السابق الخمسة عشر على إنشاء نظم خزانة جديدة من الصفر، وهي نظم كانت مهمة للغاية في إحكام السيطرة على المالية العامة.

وتباينت مشاركة الصندوق من بلد إلى آخر. وفي معظم الحالات، كانت المساعدة الفنية من الصندوق تشمل ثلاثة عناصر – أولا، مساعدة الحكومة الوطنية على صياغة مفهوم للخزانة يتلاءم مع أوضاع الاقتصاد؛ ثانيا، مواءمة المفهوم لوضع نموذج خاص لكل بلد؛ ثالثا، المساعدة في تطبيق تلك النظم. وقد كان كل عنصر من هذه العناصر بمثابة مشروع ضخم محفوف بالمشكلات والمصاعب الفنية – التي لم يعالج جميعها بنجاح.

ومع نهاية عام ٢٠٠١، كانت هناك أهداف كثيرة لم تتحقق بعد، ولكن جزءا كبيرا من الهدف الأساسي المتمثل في إقامة نظم خزانة للبلدان الخمسة عشر كان قد تحقق بالفعل.

ويمكن اعتبار كازاخستان أحد الأمثلة الجيدة في هذا الصدد. فقد حصلت كازاخستان على المساعدة الفنية لتحسين إدارة الميزانية، بما في ذلك تبويب الإيرادات والنفقات طبقا للمعايير الدولية، ووضع ضوابط لتعهدات الإنفاق، وإنشاء حساب خزانة واحد ونظام لدفتر أستاذ الخزانة، وإدخال الاعتمادات الخاصة والحسابات خارج الميزانية ضمن الميزانية. وقد بدأت المساعدة الفنية من الصندوق لكازاخستان في عام ١٩٩٤ ولا تزال مستمرة حتى الآن. ويتولى تقديم هذه المساعدة مستشار مقيم، كما تقدم من خلال الزيارات التي يقوم بها عدد كبير من خبراء الصندوق وغيرهم. ومن بين الإنجازات التي تحققت، إنشاء إطار قانوني للميزانية يتميز بالوضوح والشفافية، وتوزيع المسؤوليات المؤسسية بشكل واضح، وتوثيق التعاون بين مؤسسات الميزانية المختلفة، ووضع دليل للحسابات (chart of accounts) يشتمل على تبويب الميزانية، وتجنب الأنشطة الكبيرة التي تمول باعتمادات خاصة أو خارج الميزانية. وهناك أسباب عديدة لهذا النجاح، منها الالتزام القوي بالإصلاح؛ واستخدام المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق على نحو استباقي؛ والتأكيد على بناء تأييد قوي من أصحاب المصلحة؛ والتنسيق الفعال بين مختلف الجهات المقدمة للمساعدة الفنية؛ وتحديد أطر زمنية واقعية. وقد تجاوز التقدم الذي أحرزته كازاخستان في إصلاح الميزانية حدود ذلك البلد، حيث تعمل بلدان أخرى، مثل منغوليا، إلى اعتماد إصلاحات مماثلة على غرار "النموذج الكازاخي".

محطة فضائية في كازاخستان.

إنشاء حساب الخزانة الواحد في منغوليا

قدم صندوق النقد الدولي المشورة لحكومة منغوليا بشأن كيفية استحداث نظام حساب الخزانة الواحد في بنك منغوليا المركزي، بغية تدعيم إدارة الإنفاق العام. ولنقرأ ما كتبه جانيس بلاتيه، أحد مستشاري الميزانية والخزانة بصندوق النقد الدولي، حول بعض المصاعب التي واجهته في تنفيذ مشورة الصندوق.

سيدة تغلق أجولة من الدقيق بمطحنة في أولان بتار

في عام ٢٠٠٠، كان نظام إدارة الإنفاق في منغوليا يعاني من ضعف الانضباط المالي وعدم توفر بيانات موثوقة في الوقت المناسب عن مختلف جوانب إدارة الميزانية. وكانت الأرصدة الحكومية متناثرة في جميع قطاعات الجهاز المصرفي. وقد كان استحداث حساب الخزانة الواحد عنصرا رئيسيا في برنامج للقروض الميسرة وافق عليه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في سبتمبر ٢٠٠١. غير أن قلة عدد العاملين في قسم الحسابات بوزارة المالية والاقتصاد واحتياجهم للتدريب على المفاهيم الحديثة للإدارة المالية استلزم الحصول على مساعدات خارجية.

وقد سافرت بنفسي إلى أولان بتار لمساعدة الحكومة على معالجة مواطن الضعف في نظام إدارة الإنفاق العام عن طريق ترتيب كفء لنظام حساب الخزانة الواحد. وقد واجهتني المصاعب التالية عند وصولي:

- كان المشروع التجريبي الذي بدأ في منتصف عام ٢٠٠١ وشمل عشر وزارات وهيئات محدود الفعالية، وكان قد فشل في تحقيق النتائج المتوقعة منه.
- كان مديرو الميزانية متشككين في الترتيب الجديد لتخوفهم من فقدان الاستقلالية في تنفيذ ما يتخذونه من قرارات الإنفاق.

جانيس بلاتيه مستشار الخزانة بصندوق النقد الدولي (في المنتصف) يشرح استخدام شبكة حساب الخزانة الواحد في مكتب إحدى الحكومات المحلية في منغوليا. ويظهر في الصورة مسؤولون يابانيون (إلى اليسار) وموظفون محليون يتابعون الشرح.

- كانت هناك عناصر مهمة في حساب الخزانة الواحد لا يزال يتعين إنشاؤها وتنسيقها مع المشاركين الرئيسيين – وهي الانتهاء من التصميم النظري، ووضع الإطار التنظيمي لعمليات الخزانة، ورسم خطة مفصلة لعملية التحول بما فيها الأنشطة التدريبية.

وقد تمكنا من تخطي هذه المصاعب بالعمل معا. واسترشادا بالدروس المستخلصة من تجارب اقتصادات التحول الأخرى التي تمر بظروف مماثلة، استطاعت وزارة المالية والاقتصاد تأمين المساندة المطلوبة من مجلس الوزراء للانتهاء من التصميم النظري لترتيب الخزانة الجديد.

ولاستكمال هذا الترتيب حسب الجدول الزمني الموضوع، سارعت الوزارة بتعيين موظفين إضافيين، وإعادة تنظيم هيكل الحكومات المحلية لإضافة خدمة الخزانة الجديدة، وتدريب الموظفين المعنيين. وقد ساعدتُ في صياغة لوائح الخزانة، وقدمتُ عددا كبيرا من الدورات التدريبية القصيرة، كما ساعدتُ الوزارة في تقييم التقدم المحرز على مستوى الحكومات المحلية.

وقد وجد مسؤولو الوزارة ومحافظو الحكومات المحلية أن الترتيب الجديد يوفر لهم أسلوبا أفضل لتنفيذ ميزانياتهم، مما يجنب وحدات الميزانية خطر تجاوز حدود الميزانية المعتمدة ويوفر معلومات أفضل بكثير عن مركز الميزانية لدى الحكومات المحلية.

المساعدة بعد حالات الطوارئ أو الصراع

عندما يتدخل صندوق النقد الدولي لمساعدة أحد البلدان الأعضاء على تلبية احتياجات خاصة بعد حدث طارئ أو حالة صراع، فهو يقوم بذلك في إطار جهود دولية منسقة تضطلع فيها مختلف الهيئات والجهات المانحة بأدوار قيادية في حدود مسؤولياتها وخبرتها. أما الدور الأساسي الذي يؤديه الصندوق في البلدان الخارجة من دائرة الصراعات فهو المساعدة على إعادة الاستقرار الاقتصادي باعتباره أساسا ضروريا للنمو القابل للاستمرار. ويتم هذا في البداية من خلال المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات لمعاونة البلد المعني في إعادة بناء قدراته الإدارية والمؤسسية. وبمجرد استقرار الوضع بالدرجة الكافية، يمكن للصندوق توفير المساعدات المالية، مما يؤدي في الغالب إلى استقطاب الدعم من دائنين ومانحين آخرين.

فريق من صندوق النقد الدولي يلتقي بأحد كبار المسؤولين الضريبيين وموظفيه في كابول عام ٢٠٠٢.

وفي أعقاب صراعين وقعا مؤخرا في كوسوفو وتيمور-ليشتي، طلبت منظمة الأمم المتحدة من صندوق النقد الدولي تقديم مساعدات فنية عاجلة لتشغيل أنشطة البنك المركزي وعمليات وزارة المالية بصفة مبدئية. وفي كلا الحالتين تولت إدارة النظم النقدية والمالية بالصندوق مهمة إنشاء الخدمات المصرفية وخدمات المدفوعات، وتطوير الهيكل المؤسسي الأساسي اللازم لإنشاء قطاع مصرفي حديث يعتمد على قوى السوق. أما إدارة شؤون المالية العامة فقدمت المشورة بشأن كيفية إنشاء مؤسسات المالية العامة الضرورية بالكامل.

وفي كوسوفو، قام مستشارو الصندوق بإعداد أربعة مشاريع قوانين أساسية (بشأن استخدام العملات، والأعمال المصرفية، وإنشاء هيئة الأعمال المصرفية والمدفوعات في كوسوفو، ومعاملات الدفع). وقد تم التصديق على مشاريع القوانين الثلاثة الأولي في أواخر عام ١٩٩٩. وكلف صندوق النقد الدولي خبيرا للعمل مديرا عاما لهيئة المدفوعات، كما أسهم عدد إضافي من خبراء الشؤون النقدية والمصرفية العاملين على أساس قصير الأجل في تطوير الهيئة التي افتتحت رسميا في ١٩ مايو ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين، منحت الهيئة تراخيص للعديد من البنوك التجارية، كما وفرت خدمات الدفع باليورو. وعقب التصديق على التشريع اللازم، أُنشئت الهيئة المركزية للمالية العامة باعتبارها وزارة مالية ناشئة. وقامت إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي بتنسيق هذا الجهد مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الثنائية، وذلك بتنظيم المساعدات المقدمة من مختلف المصادر وتوجيه أعمال هؤلاء الخبراء.

أقام خبراء صندوق النقد الدولي على متن هذا المركب العائم في ميناء ديلي نتيجة لتدمير أماكن الإقامة في تيمور-ليشتي.

وفي تيمور – ليشتي، ساعد خبراء الصندوق في إعداد التشريعات المالية الأساسية اللازمة لإعادة تشغيل هذا الاقتصاد حديث العهد عقب خلافه الحاد مع إندونيسيا في ١٩٩٩. وقد صدقت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في أوائل عام

٢٠٠٠ على اللوائح التنظيمية الخاصة بإنشاء مكتب المدفوعات المركزي، واختيار الدولار الأمريكي ليكون العملة القانونية، والترخيص لمكاتب الصرافة، والإشراف على النظام المصرفي. وساعد خبراء الصندوق أيضا في إنشاء الهيئة المركزية للمالية العامة، وهي الهيئة المسؤولة عن وضع الميزانية وإدارتها، وكذلك عن سياسة الإيرادات وإدارتها. وكان أحد التحديات التي يتعين التصدي لها هو بناء مهارات الإدارة المحلية والبحث عن الأفراد المناسبين لإدارة الأجهزة الحكومية المنشأة حديثا. وقد كلف الصندوق أيضا مستشارين مقيمين على أساس طويل الأجل للعمل في الهيئات النقدية والمالية بدعم مالي من منظمة الأمم المتحدة واليابان والبرتغال. كذلك ساعد أحد المستشارين الإحصائيين المقيمين في إقرار قانون للإحصاءات وإنشاء هيئة إحصائية قومية، كما ساعد في جمع وإعداد ونشر البيانات الخاصة بالفقر والحسابات القومية والأسعار وميزان المدفوعات.

أوكي لونبيرغ من صندوق النقد الدولي (إلى اليمين) يعرض عينات من أوراق البنكنوت والنقود المعدنية الأمريكية على موظفي البنك المركزي وهيئة البريد في تيمور-ليشتي بعد إعلان الدولار العملة القانونية للبلاد.

إعادة إنشـــاء المؤسســـات الاقتصاديـــة

سكوت براون

كان سكوت براون رئيسا لبعثة صندوق النقد الدولي في البوسنة والهرسك في الفترة ١٩٩٥–١٩٩٨، ثم عاد إلى المنطقة مرة أخرى في عام ١٩٩٩ في مهمة للمساعدة الفنية مع الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو. ويعمل سكوت حاليا مستشارا بالمقر الرئيسي للصندوق. ونقرأ فيما يلي ما كتبه عن بعض مصاعب العمل في منطقة مزقتها الحروب.

بدأنا العمل في البوسنة والهرسك في أكتوبر ١٩٩٥ بعد تنفيذ وقف إطلاق النار وقبل بدء أعمال مؤتمر دايتون للسلام. وقد سافرت أولى بعثات صندوق النقد الدولي إلى سراييفو في طائرات شَحْن حربية تحت رعاية الأمم المتحدة، كما رتبت الأمم المتحدة أيضا إرسال قوافل إلى مدن أخرى في البوسنة. وقد كان جو العمل جيدا مريحا، باستثناء الليلة التي تعرض فيها فندق تقيم فيه أفراد البعثة لنيران مدافع الهاون. ولأن خبراء الصندوق كانوا يدركون كيف يعيش نظراؤهم، فقد تعاملوا بمرح ولباقة مع حالات الانقطاع المتكررة لخدمات الكهرباء والاتصالات والتدفئة والمياه، إضافة

قوات حفظ السلام في نوبة حراسة في سراييفو بالقرب من البنك المركزي في عام ١٩٩٨.

في البوسنة وكوسوفو

إلى الفترات الطويلة التي أمضوها وقوفا في الطين المتجمد من الصقيع. وانصب التركيز في البداية على إعداد البوسنة والهرسك للانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي وتمهيد السبيل أمام مساعدات إعادة الإعمار، وذلك بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي.

وتلت ذلك المهمة العاجلة الخاصة باستئناف الأنشطة الاقتصادية بغير فقدان السيطرة على الأرصدة المالية. وقد زاد من صعوبة هذه المهمة تدمير البنية المادية واختناقات المعروض، وضعف الإدارة وتفككها، بالإضافة إلى المشكلات الهيكلية عميقة الجذور الموروثة من النظام السابق. وبفضل الجهود الفائقة التي بذلها الطرفان انضمت البوسنة والهرسك لعضوية صندوق النقد الدولي في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٥، كما أصبحت في نفس الوقت أول بلد يحصل على التمويل بموجب تسهيل الصندوق المخصص للمساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات.

محافظ البنك المركزي الذي عينه صندوق النقد الدولي، بيتر نيكول من نيوزيلندا، تبدو عليه السعادة وهو يتابع إنزال الصناديق الأولى لأوراق البنكنوت الجديدة المطبوعة في فرنسا.

وكان لصندوق النقد الدولي دور محوري في إنشاء المؤسسات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب، كما كان مسؤولا عن تعيين محافظ أجنبي لبنك البوسنة المركزي الجديد. وقد واجه الصندوق في هذا السياق مشكلات أقل ما توصف به أنها معقدة، وذلك بسبب اللامركزية الشديدة التي يتصف بها نظام الحكومة المتوخى في اتفاقيات ديتون/باريس للسلام، بالإضافة إلى شرط اتخاذ القرارات المهمة بتوافق آراء المجموعات الثلاث المتحاربة سابقا. وقد أسهم خبراء الصندوق بجهودهم الدؤوبة في جميع أنحاء البلاد لإقامة النظام الميزاني والمالي على مستوى الاتحاد في عام ١٩٩٦، ومؤسسات الدولة الأولية بما فيها البنك المركزي في عام ١٩٩٧، وتحقيق الاندماج الكامل لجمهورية صربيا، والنجاح في إدخال العملة الجديدة في البوسنة، وإبرام أول اتفاق للاستعداد الائتماني توقعه البوسنة مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٨.

أصبحت التنقلات أكثر سهولة في البوسنة بفضل الكباري العائمة التي تولت إدارتها القوات الهنغارية، كالكوبري المشاهَد في الصورة.

وفي يونيو ١٩٩٩، واجه صندوق النقد الدولي تحديا جديدا هو التخطيط لتقديم المساعدة الفنية لكوسوفو في مرحلة ما بعد الحرب. وسرعان ما اتضح وجود حلقة مفقودة، وهي الأطراف المناظرة المحلية، حيث كان معظم المسؤولين الحكوميين قد لاذوا بالفرار من المقاطعة. ورغم أن الأمم المتحدة كانت مكلفة بإدارة كوسوفو، فقد كانت في حاجة للمساعدة في السيطرة على الموقف بسرعة.

وقد عملتُ مع بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (UNMIK) خلال المرحلة الأولى وحتى أواخر ديسمبر ١٩٩٩. وكانت الإدارة التي أنتمي إليها في هذه البعثة هي المسؤولة عن بدء تشغيل القطاع المالي وتنظيم المجموعة الاستشارية المعنية بالسياسة الاقتصادية والتي تتألف من اقتصاديين ورجال أعمال محليين، وصياغة لوائح البعثة (أو قوانينها في واقع الأمر)، والعمل كطرف مناظر للبعثات الموفدة من المجتمع الدولي، بما فيه صندوق النقد الدولي.

وبدءا من الصفر تقريبا، قامت بعثة الأمم المتحدة بالعمل اللازم بالتعاون مع الجهات الشريكة. فعلى سبيل المثال، اكتسبت فكرة "إنشاء إدارة للجمارك ونظم المدفوعات" معنى جديدا خلال فترة الأسابيع الستة التي توليتُ فيها حيازة المفاتيح والأرقام السرية الجديدة لخزائن نظام المدفوعات السابق، وبدأتُ في حمل إيرادات الجمارك من الحدود في حراسة قافلة عسكرية، وقمتُ بتوصيل مبالغ كبيرة لموظفي الأمم المتحدة لاستخدامها في دفع رواتب السكان المحليين والمساعدات الاجتماعية. وحين تركتُ مقاطعة كوسوفو كان قد أصبح لديها ميزانية وخزانة وهيئة للشؤون المصرفية والمدفوعات تعمل جميعا بكفاءة، كما كانت تعد لمنح ترخيص لأول بنك تجاري خاص يقام بها.

دور معهد صندوق النقد الدولي

يقوم معهد صندوق النقد الدولي بتدريب المسؤولين من البلدان الأعضاء من خلال الدورات التدريبية والحلقات الدراسية التي تركز على أربعة مجالات رئيسية – الإدارة الاقتصادية الكلية، والقطاع المالي، وسياسات المالية العامة، والقطاع الخارجي. ويتولى التدريس الخبراء العاملون في المعهد أو في إدارات الصندوق الأخرى، ويساعدهم في بعض الأحيان أساتذة أكاديميون وغيرهم من الخبراء. ويقدم التدريب في المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي بواشنطن العاصمة ومواقع مختلفة أخرى في الخارج، وتعطى فيه بعض الأفضلية في قبول الترشيح للمسؤولين من البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي.

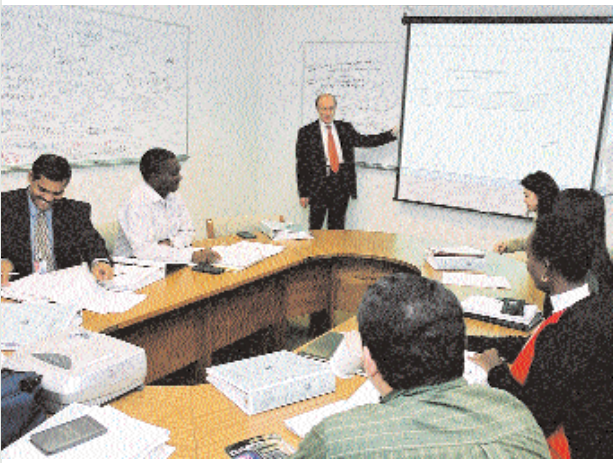

أحد المحاضرين يساعد الطلاب أثناء دورة دراسية في واشنطن.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية وفي ضوء التجربة الإيجابية لمعهد فيينا المشترك (راجع الصفحة التالية)، أنشأ معهد صندوق النقد الدولي شبكة من ستة معاهد وبرامج تدريبية إقليمية في النمسا والبرازيل والصين وكوت ديفوار* وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة. وبفضل إنشاء هذه الشبكة، تمكن معهد الصندوق من تحقيق توسع ملحوظ في أنشطته التدريبية وإثراء موارده الخاصة بمساهمات من شركائه في التدريب على المستوى الإقليمي في شكل منشآت تعليمية وموارد إدارية وتمويل مشترك لتغطية تكاليف المشاركين.

* نُقِل معهد إفريقيا المشترك إلى تونس مؤقتا في أوائل عام ٢٠٠٣ نظرا للوضع الأمني في كوت ديفوار.

وقد أسهمت التطبيقات التكنولوجية الجديدة في هذا التوسع التدريبي باستحداث دورة للتعلم من بُعْد تتناول برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي، وهي الدورة التي قدمت لأول مرة في عام ٢٠٠٠. وتجمع هذه الدورة التي تقدم ثلاث مرات سنويا بين التدريس من خلال شبكة الإنترنت لمدة ٩–١٠ أسابيع والتدريس المباشر لمدة أسبوعين مع الإقامة في واشنطن العاصمة، وهي دورة على جانب كبير من الأهمية لا سيما بالنسبة للمسؤولين الذين لا يستطيعون ترك مقار أعمالهم لفترات طويلة.

ولا تزال الدورات والحلقات الدراسية التي تعقد في واشنطن تشكل جزءا أساسيا من برنامج المعهد.

"حقق برنامج المعهد نتائج إيجابية ملحوظة نظرا لوضوح أهدافه واتساع نطاق تغطيته، وكفاءة أعضاء هيئة تدريسه المؤهلين على أعلى المستويات."

لي روغو مساعد محافظ بنك الشعب الصيني والمحافظ المناوب للصين في صندوق النقد الدولي

الإطار (٥)

معهد فيينا المشترك

أنشئ معهد فيينا المشترك (JVI) في عام ١٩٩٢ كمركز تدريبي مؤقت للمسؤولين من بلدان التحول الاقتصادي في أوروبا الشرقية والوسطى وآسيا والاتحاد السوفييتي السابق. وكانت المنظمات الراعية الأصلية للمعهد هي بنك التسويات الدولية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. وفي عام ١٩٩٨، أصبحت منظمة التجارة العالمية سادس المنظمات الراعية للمعهد. وفي عام ٢٠٠٢، اتفقت المنظمات الست الراعية والسلطات النمساوية على تحويل المعهد إلى معهد تدريب دائم بتمويل مشترك من صندوق النقد الدولي والسلطات النمساوية باعتبارهما راعيين أساسيين، مع مساهمات مكملة من المنظمات الأخرى والجهات المانحة الثنائية. وفي مايو ٢٠٠٣، انتقل معهد فيينا المشترك إلى مبنى جديد قدمته السلطات النمساوية.

ويقدم معهد فيينا المشترك تدريبات عملية تعكس الخبرات المتنوعة للمنظمات الراعية له. ويقدم المحاضرات في المعهد خبراء من المنظمات الراعية يطرحون ما لديهم

وتتيح الدورات التي تعقد في المقر الرئيسي فرصة الاستفادة من خبراء يتمتعون بخبرات ومهارات أكثر تنوعا مما تتيحه الأنشطة التي تقام في الخارج، وهو اعتبار مهم في الدورات الطويلة على وجه الخصوص. ويمكن للمشاركين في واشنطن والذين يفدون للتدريب من مختلف مناطق العالم أن يتبادلوا الخبرات المكتسبة ويقيموا شبكات للاتصال على نطاق أوسع. كذلك يمكنهم التعرف بسهولة أكبر على عمليات صندوق النقد الدولي واغتنام فرصة الالتقاء بعدد كبير من خبرائه.

ويحرص معهد صندوق النقد الدولي على أن يظل منهجه مواكبا لاحتياجات التدريب في البلدان الأعضاء من خلال عدة قنوات. أولا، يتيح الدور المتنامي للمعاهد والبرامج الإقليمية مواءمة مزيج الدورات والمواد التدريبية المقدمة مع الاحتياجات الإقليمية. ثانيا، يضيف المعهد دورات جديدة استجابة لما ينشأ من قضايا. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أولى المعهد اهتماما

من خبرة عملية مباشرة للمشاركين في التدريب. وبينما يغطي التدريب في المعهد مجموعة كبيرة من الموضوعات التقليدية كالتحليل والسياسة الاقتصادية الكلية والإحصاءات النقدية والمالية، فإن الموضوعات التي تغطيها الحلقات الدراسية تخضع للمراجعة سنويا فتضاف دورات وتحذف أخرى وفقا لتغير احتياجات البلدان المشاركة. وتتضمن الموضوعات المقدمة، على سبيل المثال، قضايا متقدمة عن القطاع الخارجي، والرقابة الموحدة على البنوك، ووضع سياسات جديدة للهجرة وتنفيذها، والمعاملات المالية للمحامين، وتشجيع الاستقرار المالي، والسياسات والإدارة الضريبية.

ويقوم معهد فيينا المشترك بتدريب حوالي ١٥٠٠ مسؤول سنويا، ويتولى الصندوق نصف حجم التدريب الكلي. ويأتي المشاركون من أكثر من ٣٠ بلدا عضوا، كما تضم جميع الحلقات الدراسية ممثلين لمجموعة متنوعة من البلدان. ويؤدي ذلك إلى تفاعلات نشطة بين المشاركين وإلى إضفاء مزيد من القوة على عملية التدريب من خلال تبادل الخبرات. وإضافة إلى ذلك، يتعرف المشاركون على كوادر متخصصة يمكن التواصل معها في بلدان التحول الاقتصادي الأخرى.

مسؤولون حكوميون يحضرون إحدى دورات المعهد.

خاصا لمساعدة البلدان على منع الأزمات المالية وإدارتها. ثالثا، يصمم معهد صندوق النقد الدولي حلقات دراسية قصيرة حول أهم القضايا الجارية بما يتلاءم مع احتياجات كبار المسؤولين. وقد غطت الحلقات الدراسية مؤخرا نظم أسعار الصرف، وقواعد المالية العامة، والعولمة، وعلاقات المستثمرين، واستراتيجية تحديد أهداف التضخم، والحد من الفقر. وأخيرا، يساعد برنامج الأبحاث النشط الذي يتولاه خبراء معهد الصندوق على ضمان حسن توجيه برامج المعهد وحداثتها. وينشر الصندوق هذه الأبحاث إلى جانب المواد التدريبية ودراسات الحالة المستخدمة.

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول عمل معهد صندوق النقد الدولي وكيفية طلب الالتحاق بالدورات من موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه www.imf.org، بالضغط على العنوان "IMF at Work" ثم البحث تحت عنوان "Technical Assistance".

للحصول على مزيد من المعلومات عن صندوق النقد الدولي، بما في ذلك مجموعة كبيرة من المطبوعات ومسرد شامل لمصطلحات الصندوق، يرجى الإحالة إلى موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (http://www.imf.org) . أو الكتابة إلى إدارة العلاقات الخارجية على العنوان التالي:

External Relations Department
International Monetary Fund
700 19th Street, N.W.
Washington, D.C. 20431

للاستفسارات العامة، يرجى الاتصال بمكتب العلاقات العامة:
هاتف: 7300 623 (202)
فاكس: 6278 623 (202)
بريد إلكتروني: publicaffairs@imf.org

ولاستفسارات وسائل الإعلام:
هاتف: 7100 623 (202)
بريد إلكتروني: media@imf.org

وللحصول على معلومات عن مطبوعات صندوق النقد الدولي، أو على كتالوغ مطبوعات الصندوق، يرجى مراجعة موقع الصندوق على شبكة الإنترنت أو الإرسال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: publications@imf.org

IMF Technical Assistance
Transferring Knowledge
and Best Practice
(Arabic)

bar code